الفصل الخامس
روائع عصرية للاستبداد والطغيان

الفصل الخامس

روافد عصرية للاستبداد والطغيان

﴿ يَوْمَ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ قِيلَ ٱرْجِعُوا۟ وَرَآءَكُمْ فَٱلْتَمِسُوا۟ نُورًا فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابٌۢ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلْعَذَابُ ﴿١٣﴾ يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَلَٰكِنَّكُمْ فَتَنتُمْ أَنفُسَكُمْ وَتَرَبَّصْتُمْ وَٱرْتَبْتُمْ وَغَرَّتْكُمُ ٱلْأَمَانِىُّ حَتَّىٰ جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ وَغَرَّكُم بِٱللَّهِ ٱلْغَرُورُ ﴾ [الحديد : ١٣ ، ١٤] .

(٥٣) داء موروث هو احتكار السلطة والمال : ـ

إن الملك العضوض الذي ساس المجتمع الإسلامي بعد قضائه على الشورى والخلافة الراشدة شق المجتمع إلى شطرين أحدهما يمسك بالسلطة ، والآخر يتمسك بالشريعة ، وأصبح الفريق الأول بعيد عن إرادة الأمة ، بل ضد هذه الإرادة التي تنكروا لها وتنكرت هي لهم تبعا لذلك وأصبحوا طائفة منحرفة تمسك بالسلطة ، وتفرض ما سموه «الأحكام السلطانية» . .

وكتب «الأحكام السلطانية» التي ورثناها عرضت تلك النظم السلطانية مفترضة أن من وضعوها قد استنبطوا هذه «الأحكام» من الشريعة . . فحاولوا هم نسبتها إليها ، أو افترضوا ذلك ، وهذا خطأ لأن واضعيها بدأوا بالانطلاق خارج نطاق الشريعة التي أعطت للأمة وحدها ولاية أمر نفسها بقرارات تصدرها الجماعة أو ممثلوها بالشورى الحرة . . التي عطلوها هم باستيلائهم على السلطة دون التزام بالشورى في استيلائهم عليها ، وفرضوا أنفسهم بالقوة والغلب حكاما ومسيِّرين لشئون الجماعة دون موافقة المجموع أو إرادته الحرة ودون الالتزام بالمبادئ التي أقرها الفقهاء والأئمة . .

بمقدار اعتزازنا بالجهد الذي بذله مؤلفو بعض الكتب في جمع «الأحكام السلطانية» التي «وضعها» الحكام وأعوانهم ليسدوا بها الفراغ الذي أحدثوه بتعطيل الشورى وإرادة الأمة إلا أننا نشك في أنها تكون جزءا من الفقه الشرعي بل هو فقه وضعي تحكمي وسياسي خارج نطاق الشريعة لأنه لا يُستمد من إرادة فقيه مجتهد ولا ولي أمر شرعي تولى السلطة بالشورى التي قرر القرآن أن أمور المسلمين «شورى» بينهم لا يتحكم فيها ولا يحتكرها فئة دون الجماعة . .

ونحن هنا لا نصدر حكماً على صلاحية تلك الأحكام أو فسادها لأن الحكم على كل إجراء أو تدبير منها يحتاج لبحث خاص ؛ وإنما نحكم عليها من حيث أن مصدرها ومنبعها كان يجب أن يكون في نطاق الشورى ؛ وعلى أساس استقلال الفقه ولا ينفرد بها جماعة أو أفراد فرضوا سلطتهم بالقوة والغلب . .

هذا الشطر من السلاطين المسيطرين على المجتمع الذين اغتصبوا الولاية بالغلب والقوة دون شورى حرة معتمدين على عصبيتهم وجرأتهم على التمرد على إرادة الأمة ، وتنكُّرهم لأحكام الشريعة التي أعطت للفقهاء المستقلين حق استنباط الأحكام وفرضت الشورى أساساً ومصدراً للولاية ، هذه الفئة لم تقف عند هذا الحد ، بل صارت تدعم سلطانها وتزيد في قوتها بالاستيلاء على بيت مال المسلمين ، واحتكار التصرف فيه لصالحها هي وأنصارها ، وأنشأت مجتمعاً دعامته طوائف وعناصر استسلمت لها وعملت لصالحها وآثرت الانتفاع بما يمدها به أصحاب السلطة من مال أو مزايا على حساب مجموع الأمة ، دون أي ولاء منها لهذه الأمة ولا للشريعة أو الشورى التي فرضها القرآن . .

ولا بد أن نبيِّن دور كل من هذه الدعائم والطوائف التي استفاد منها الحكم الاستبدادي المفروض بقوة العصبية ؛ واستخدمها الحكام والولاة لإضعاف المجتمع المدني ، أو إفساده للقضاء على مقاومته . . ليواصل المسيطرون ممارسة الولاية ويحتكرون بيت مال المسلمين بدون حق ولا أساس شرعي . .

هذه الدعائم والطوائف التي قام عليها الحكم السلطاني فيما مضى سنرى فيما بعد أنها ما زالت باقية في العصر الحاضر تقوم بدور كبير في صناعة «الفتن العصرية» كل ما هنالك أنها تطورت بفعل روافد عصرية مستوردة من المجتمع الأوروبي المهيمن على العالم في عهد الاستعمار القديم والجديد ، وسوف نرى أنها زادت في بقايا رواسب جاهلية الشرق الأولى التي اخترقت المجتمع الإسلامي بسبب سيطرة الحكم الاستبدادي الكسروي الفرعوني بعد عهد الخلفاء الراشدين ؛ واستغلت العناصر التي ورثت داء احتكار السلطة والمال وهي ما يلي :-

(٥٢) أ - العصبيات الأسرية والقبلية والعنصرية :-

لاشك أن خروج معاوية على الخليفة الرابع علي بن أبي طالب واستئثاره بالسلطة وقضاءه على الخلافة الشورية الراشدة ؛ وإقامته ملكاً عضوضا يحتكره بنو أميه كان نتيجة لما بقي في المجتمع العربي من رواسب العصبية الجاهلية بالأنساب ونعني استعلاء فئة من الناس على غيرهم، بسبب انتمائهم لأسرة أو قبيلة أو عنصر . .

إن هذا الاستعلاء بالعصبية أدى إلى استغلال قوة العصبية للاستيلاء على السلطة واحتكارها دون موافقة الأمة بالشورى الشرعية الحرة، وسبب للخروج على ما فرضته شريعتنا من أن أمور الأمة «شورى» بما في ذلك اختيار من يتولى السلطة والإشراف عليه ومراقبته ومحاسبته .

ثم إن الاعتماد على قوة العصبية يغرى باستعمال وسائل الاستبداد والغلب لاحتكار السلطة والبقاء فيها واحتكار بيت المال وجعله وسيلة لزيادة نفوذ الحاشية التي تؤيدهم .

هذه هي أهم رواسب الجاهلية التي أدانها رسولنا الكريم وحذرنا منها في خطبة الوداع . . وكأنه كان يرى بعين البصيرة أن مجتمع العرب الذين آمنوا برسالة التوحيد ما زالوا معرضين لهذا الداء الموروث الذي حذرهم منه ونهاهم عنه بقوله وهو يودعهم :-

«أيها الناس : إن الله قد أذهب عنكم نخوة «الجاهلية» وتفاخرها بالأنساب . . كلكم لآدم وآدم من تراب، لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ؛ ولا لأبيض على أسود ولا لأسود على أبيض إلا بالتقوى . . » .

هذا الاستعلاء بالجنس أو اللون أو القبيلة أو الأسرة أدانه رسولنا الكريم مراراً ووصفه بأنه «جاهلية» عندما أنَّب «أبا ذر الغفاري» لأنه عيَّر «بلالاً» بقوله «يا ابن السوداء» . . . فقال له الرسول الأعظم : «إنك امرؤ فيك (جاهلية)» .

ورغم هذا التحذير الذي سجله التاريخ فإن أول فتنة داخلية كبرى حدثت بعد مقتل الخليفة الثالث «عثمان بن عفان» من الواضح أن خروج «معاوية» على الخليفة الراشد الإمام «علي بن أبي طالب» كان من أهم أسبابها اتجاه بنى أمية إلى الخروج عما قررته الشورى من

اختيار الإمام «علي بن أبي طالب» للخلافة بالشورى الحرة، وذلك استناداً إلى عصبية الأسرة الأموية، وطمعها في الاستيلاء على السلطة بدلاً من بني هاشم.

كان نجاح «معاوية» وبنو أمية معه في الاستئثار بالسلطة وبيت المال والقضاء على الخلافة الراشدة التي تقوم على الشورى الشرعية معناه انتصار رواسب العصبية الجاهلية على مبدأ الشورى الذي فرضه القرآن..

وكان استمرار حكم الأسرة الأموية، بالغلب والقوة دون شورى حرة معناه استمرار أول رواسب الجاهلية العربية التي حذرنا منها رسولنا الكريم ونهانا عنها..

❋❋❋

وكان خروج العباسيين واستيلاؤهم على السلطة وقضاؤهم على دولة الأمويين مظهراً آخر لاستمرار رواسب هذه العصبية الجاهلية في مجتمعنا.. وكذلك الأمر في استيلاء العثمانيين على الملك العضوض الذي بدأه الأمويون والعباسيون قبلهم.. واستقر هذا الأسلوب سائداً في إقامة الدول حتى أن «ابن خلدون» فلسف ذلك وقرر في مقدمته أن العصبية هي أساس قيام الدول، بل إنه عندما انتقد شرط القرشية الذي قال به كثيرون وضع بدلاً منه شرط العصبية فآثر العصبية المفتوحة بدلاً من العصبية القرشية المحدودة، وقد انتقدنا ذلك في كتابنا «فقه الشورى» وكنا نود لو أنه ألغى هذا الشرط كلية، أو فسره كما نقول نحن الآن بأن العصبية هي تأييد الأغلبية في الشورى الحرة.. التي تنكر لها «معاوية» ومن بعده من العباسيين أو العثمانيين بسبب ما بقي عند أسرهم من استعلاء بالعصبية القبلية أو الأسرية الجاهلية..

إن رواسب الجاهلية في جزيرة العرب التي أدت إلى تعطيل الشورى وقيام الحكم الاستبدادي وقضائه على الخلافة الشرعية الراشدة الشورية.. ساعدها في ذلك أنها استفادت من رواسب الحكم الكسروي والفرعوني والروماني في الشعوب المجاورة للجزيرة سواء في فارس أو الشام أو مصر.. كما بيناه فيما سبق.

(٥٥) ب ـ احتكار (بيت ا لمال) : ـ

من أهم مستحدثات شريعتنا إنشاء صندوق للمال المشترك بين جميع أفراد الأمة، يسمى بيت مال المسلمين، لكي ينفق منه على المصالح المشتركة، وأولها: الإنفاق على المستحقين والمحتاجين من أفراد المجتمع طبقاً لمبدأ التضامن والتكافل الاجتماعي، وسبقت بذلك جميع الشرائع في هذا المجال.

وفي عهد الصحابة كان أولياء الأمر الذين اختارتهم الشورى **أمناء** على هذا المال، مسؤولين عن توجيهه إلى مصارفه الشرعية دون أن يستحقوا منه إلا ما تقرره لهم الجماعة كأجور لهم تعينهم على التفرغ لخدمة الأمة **كأجراء لها أمناء** على بيت مالها.

لكن المتغلبين من حكام السوء خانوا هذه الأمانة، واعتبروا أنفسهم أصحاب بيت المال ينفقون منه على شهواتهم وأسرهم وأعوانهم من المنافقين والمنتفعين الذين يعملون لحسابهم.. بحجة أنهم «أمرآء» لا أجراء ولا أمناء..

إن المال الذي يدخل بيت المال هو في شريعتنا ملك مشترك للأمة في مجموعها ـ حددت شريعتنا موارده ومصارفه ويلتزم الأمناء عليه بما قررته الشريعة في ذلك لضمان مصالح جمهور الأمة وعلى أساس العدالة الاجتماعية والتكافل بين أفرادها ـ فكل ما فعله الحكام من تصرف في هذا المال لصالحهم هم وأعوانهم كان أكبر خيانة للأمة وللشريعة ذاتها..

ومما يؤسف له أن هذه الخيانة قد استمرت في كثير من بلادنا، وأصبح الاستيلاء على ثروة الأمة وأموالها أول هدف للانقلابيين والمستبدين يدعمون بها سلطتهم ويزيدون في أعوانهم.. من المنافقين والمنتفعين.

(٥٦) جـ ـ المنتفعون والمنافقون :ـ

إن الأقلية المستبدة سواء كانت عصابة أو أسرة أو حزباً أو جماعة تسمي نفسها «ثورة» من أي نوع، تستعين بطوائف من أصحاب المطامع والمصالح ومن المنافقين الذين يكون أول هدف لهم إعطاء الحكام قدراً من الشرعية يبرر استمرار سلطتهم ويصرف الناس عن مقاومتهم.

أول هذه الطوائف هم المنافقون من الشعراء والكتّاب بل والمفكرين والعلماء الذين نسميهم اليوم رجال الإعلام والثقافة ويسخّرون ما لديهم من فصاحة وبيان وفن أو خداع وحيل وفكر وعلم بل وفقه . . لخدمة أصحاب السلطة مقابل ما يغدقون عليهم من مناصب ومكافآت أو أجور أو رواتب ومنافع لا يتورعون عن مد يدهم إليها واستجدائها بل والتباهي بها رغم أنهم يعلمون أنها سحت مغتصب من بيت مال المسلمين . . لكنهم يحللون لأنفسهم ولغيرهم ما حرَّم الله . .

أشد هؤلاء المنافقين والمنتفعين خطراً هم أكثرهم علماً بأحكام الشريعة التي تحرِّم الخيانة والظلم والبغي، والذين كانوا يدخلون ضمن من يسمون «فقهاء السلاطين»، لأنهم يقدمون للمستبدين فتاوى تشجعهم على مواصلة البغي والنهب وتضعف حجة من يعارضونهم أو ينتقدونهم أو ينصحونهم من أهل الرأي والفقه الشرعي الصحيح . . ويماثلهم اليوم من يسميهم عامتنا «ترزية القوانين».

إن بعض هؤلاء الفقهاء الذين كانوا ضمن حاشية السلاطين هم الذين حرضوا على اضطهاد الأئمة والعلماء الذين اعتزوا بآرائهم ورفضوا قبول المناصب أو الهدايا أو الأموال التي كان بعض المستبدين يريدون شراء ضمائرهم بها حتى لا يقدموا فتاوى لا يرضى عنها الحكام وصمدوا في التمسك بحقهم في حرية الفتوى المستقلة لأنها في نظرهم يمكن للعامة أن يستندوا إليها في معارضتهم للمستبدين .

وفي مقدمة هؤلاء الذين اضطهدهم الولاة والسلاطين أئمة المذاهب الأربعة الكبرى، فأبو حنيفة مات في السجن، وابن حنبل جُلد وضُرب وسُجن سنوات طويلة ولم يخرج إلا ليموت، والشافعي نقل مكبلاً بالحديد من اليمن إلى بغداد ليُقتل مع غيره من الناس الذين اتُهموا بالثورة على الحكم العباسي، وقُتل كل من كان مع الشافعي ونجا هو، ولم ينجه إلا أحد الجلساء (جلساء الخليفة) أو ندمائه أو خلطائه الذي تشفَّع له، فعفا عنه الخليفة، لا لأنه لا حق له في قتله بحكم الشريعة، بل إرضاء لصديقه أو رفيقه، هذا ما حصل للشافعي، أما مالك فضُرب حتى كُسرت ذراعه، لأنه أفتى بأن يمين المكره باطلة، ورأى الوالي أن ذلك يعني أن بيعة المكره

باعتبارها يميناً تكون باطلة حسب هذه الفتوى، كما أن ابن تيمية قضى سنوات طوالاً في السجن . . كل ذلك تم في أغلب الأحيان بتحريض بعض فقهاء السلاطين الذين كانوا يعملون مع الحكام والولاة . .

هؤلاء هم الذين اضطهدوا من كبار الأئمة الذين نعرفهم، والذين عاشوا وقاسوا وعُذبوا لكي يلتزموا بالسكوت عما يغضب الحكام، وهناك غيرهم ممن تكلموا في السياسة بما أملاه عليهم ضميرهم وتجاوزوا ما فرضه عليهم المستبدون من عدم الخوض في مسائل السياسة والحكم وحقوق الإنسان ولم يسمعوا لتحذيرات السلطة ولم يطيعوا، فلم يأتنا خبرهم لأن المؤرخين لا يذكرونهم ظناً منهم أنهم كانوا أقل شأناً من هؤلاء الأئمة .

يلي ذلك في قوائم المنافقين كثير من الشعراء والأدباء والكتَّاب الذين يجسدون هذا النفاق في قصائد وكتابات وكتب تدخل في نطاق الأدب والشعر وما يسمى بالإعلام الذي زاد خطره وتعددت أجهزته في العصور الحديثة . .

إن «جناية الاستبداد والنظام السياسي الكسروي الذي دخل علينا بعد عهد الخلفاء الراشدين كانت كبيرة، وأنا سعيد جداً بأن أستاذنا الشيخ محمد الغزالي، كان عنيفاً فيما كتبه عن تأثير الاستبداد السياسي في الفقه والثقافة في كتبه وخاصة كتابه الأخير «مع القرآن» حيث قال ما يلي :ـ

ـ تحت عنوان (انفصال العلم عن الحكم) :

«لقد تحولت دولة الخلافة الراشدة إلى ملك . . . وبدأ يتجمد الفقه السياسي والدستوري (الشورى) للدولة . . كما تجمد فقه العلاقات الاقتصادية والمالية (التكافلية) والعلاقات الدولية (السلمية) كذلك» .

وقال : «إن بعض أئمة الفقه والمحدثين غلب عليهم الرغبة في ألا يصطدموا بالنظام القائم . . وانهزمت الشورى انهزاماً واضحاً . . وكانت أول شعبة معطوبة في الإسلام هي الحكم (الشورى) . . »

وأن «الغش الذي وقع في الثقافة الإسلامية (نتيجة لذلك) وقع أولا في الفقه نفسه . . الذي انحسر بعيدا عن فقه العمل والعمال، وفقه الدولة وتوسع في العبادات . . لأن الفقهاء يريدون ملء الفراغ»[1] .

ثم قال تحت عنوان «الدور المفقود للعلوم الإنسانية والاجتماعية (في ثقافتنا)»[2] : «إن فساد الحكم في العالم الإسلامي كان من وراء ضمور الفقه نفسه . . لأن سطوة الحكم ألجمت الأفواه، وجعلت الكلام في فقه العبادات يبدئ ويعيد وغاب الفقه المؤسسي بأبعاده المطلوبة . . والدولة هي مؤسسة المؤسسات» .

(٥٧) د ـ جيوش المماليك والمرتزقة :ـ

إن النظم السياسية الاستبدادية تتحمل في نظرنا مسؤولية كبرى في استمرار الرق وزيادة عدد المماليك في مجتمعاتنا . .

إن جميع شعوب العالم مارست الرق ولم تظهر أي بادرة للدعوة لإلغائه أو القضاء عليه حتى أن أرسطو قال عنه «إنه نظام طبيعي في المجتمع الإنساني» .

وقد رسم الإسلام خطة تدريجية لاقتلاع هذا النظام من جذوره، أول هذه الخطوات كان مبدأ تحسين معاملة الرقيق والاعتراف لهم بكامل المساواة مع غيرهم في حقوقهم الإنسانية بدليل أن النبي (ﷺ) كان من أول من آمنوا به وأحاطوه هم المستضعفون من الرقيق في مكة ؛ وأن أشراف مكة كانوا قد ألحوا عليه في أن يبعد هؤلاء المستضعفين لكي يكون جديراً بأن يخاطبهم ويقنعهم، ولكن القرآن الكريم منعه من ذلك ؛ وحذره منه ؛ وقال له إنه يجب أن يسير في دعوته للكافة على قدم المساواة، ومن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر، وكان أول ما أوصى به في خطبة الوداع هو مبدأ المساواة بين البشر، وتحريم الاستكبار والاستعلاء بسبب الجنس أو اللون . .

---

(١) ص (٦٤) إلى ص (٦٧) تحت عنوان «انفصال العلم عن الحكم» .

(٢) ص (٩٠) .

فضلاً عن ذلك فإن شريعة الإسلام قد وضعت من القواعد ما يكفي لتضييق مصادر الرق وأسبابه أولا ، ثم لتحسين معاملة الأرقاء ثانياً، وثالثاً لتحرير الأرقاء «وفك الرقاب» وتوسيع نطاق هذا التحرير حتى جعله واجباً في كثير من الأحكام الشرعية بصفته إحدى الكفارات والعبادات التي يلتزم بها الناس ليتطهروا من آثامهم مثل الظهار وجرائمهم مثل القتل الخطأ وشبه العمد . .

فيما يخص تحديد مصدر الرق وأسبابه فإن المصدر الذي اعترف به الإسلام كان الرقيق من الأسرى الذين تسترق شعوبهم أسرانا ، وأساسه كان مبدأ معاملة أسرى الجاهليات بمثل ما تعامل به دولهم أو جماعاتهم أسرانا ، فإذا كانوا هم يسترقون من يسبوهم من المسلمين أو يقتلونهم فلم يكن أمام الإسلام إلا أن يمنح المسلمين الحق في أن يسترقوا الأسرى معاملة بالمثل حتى يكف الجميع عن ذلك .

لكن مجتمعاتنا في ظل نظم الملك العضوض لم تقف عند هذا الحد وإنما صار الرقيق يشترى ويختطف ، وأصبح الرق تجارة رائجة ، ووجدت عصابات تخطف الأطفال والأولاد والنساء والرجال ، وتبيعهم في سوق النخاسة ، بل وصل الحد إلى أن بعض العائلات من البلاد الفقيرة والآباء كانوا يبيعون أبناءهم وأطفالهم طلباً للرزق والمال وأصبح هذا أمراً مستقراً بسبب رواج هذه التجارة التي كانت توفر للحكام المستبدين ما يلزمهم من جنود لفرض سلطتهم وجواري لمجالس لهوهم وترفهم هم وحاشيتهم من الأعوان والمنافقين المستكبرين .

وكانت الأسواق تعج بهؤلاء الرقيق الذين يعرف الجميع أنهم ليسوا أسرى حرب وإنما كانوا ضحايا ، خطف ، أو بيع أولياء أمورهم ، وكل ذلك تحت بصر الحكام المستبدين وتشجيعهم ، لأنهم وجدوا أنها توفر لهم جنوداً يحتاجون لهم لبناء جيوش محترفة تحمي سلطتهم وتمكنهم من فرض سيطرتهم على شعوبنا .

إن الرق كان معروفاً في جميع المجتمعات الجاهلية في مختلف القارات بما فيها المجتمع العربي نفسه قبل الإسلام ، وقد احتفظت به المجتمعات التي دخلت في الإسلام وزادت فيه حتى أصبح جانباً أساسياً له آثار عديدة في حياتهم السياسية والاجتماعية .

إن أغلب الأرقاء من الرجال كانوا يجندون وخاصة من بداية العهد العباسي إلى العهد العثماني بل أصبح المماليك هم أركان الجيوش وقوادها، واستغنى بهم الولاة والسلاطين عن المجاهدين والمتطوعين لأنهم احترفوا الجندية وأجادوها حتى أصبحوا هم قادة الجيوش ولم يكتفوا بذلك بل سيطروا بعد ذلك على الخلفاء والحكام والولاة وانتزعوا السلطة منهم حتى أصبحوا هم الملوك والسلاطين، ووجد في البلاد الإسلامية ما لم يوجد في أي مجتمع آخر؛ وهو أن المماليك والعبيد صاروا هم الملوك والأمراء والحكام، والتاريخ شاهد بذلك في كثير من بلادنا وساعدهم على ذلك ما قررته لهم الشريعة من حقوق إنسانية جعلتهم جزءا لا يتجزأ من المجتمع، إنهم أسلموا واستوطنوا وقدموا خدمات كثيرة لهذه المجتمعات وخاصة في ناحية الجندية والدفاع عن دار الإسلام والفتوحات المتوالية، إلا أنهم مع ذلك استأثروا بالنظام العسكري واحتكروا السلطة والقيادة في الجيوش، وفرضوا على الطائفة العسكرية القواعد والمبادئ التي يعرفونها هم ولا علاقة لها بالإسلام حتى جعلوا العسكرية نوعاً من عبودية الجند لقوادهم وبقيت هذه التقاليد بعد أن زال هؤلاء المماليك وحل محلهم قواد وطنيون، لكن النظام العسكري بقي في كثير من البلاد في نظر الكثيرين شبيها بالنظام المملوكي الذي يعامل فيه القائد أو الضابط الأفراد والجنود كأنهم عبيد له.

إن بعض التقاليد العسكرية المملوكية قد ورثناها وما زالت عندنا، بل لقد ألفناها وأصبحت شيئاً عادياً مستقراً، بل اعتبرناها من صنعنا، وهي من صنعنا حقيقة بعد أن أدخلها النظام المملوكي الذي فرض علينا هذه الامتيازات التي يملكها القواد المماليك على الجنود من العبيد الذين كانوا يشترونهم، لأن جيوشهم كانت من العبيد أيضاً، فكان القواد يشترونهم ويعتبرونهم ملكاً لهم، فالقواد المماليك كانوا عبيداً ومع ذلك فإن الأنصار والجنود كانوا أيضاً عبيداً أو مستعبدين عندهم فالعبودية مرض معد إذ لا يكتفي العبد أن يكون عبدا بل يريد من الأخرى، أن يكونوا عبيداً له، ويُعبَّر عن ذلك حاليا بعض الكتَّاب الأوروبيين بأن هذا الصنف من القواد الذين يحكمون النظم الانقلابية يريدون أن يأمروا فيطاعوا ويأمرهم غيرهم أيضاً فيطيعون ولا يستطيعون أن

يعيشوا بدون من يأمرهم فلذلك تعددت الانقلابات التي تسيرها القوى الأجنبية في كثير من بلاد العالم الثالث بما في ذلك بعض الأقطار الإسلامية وأصبحت الانقلابات من القضايا التقليدية لدى بعض الطوائف العسكرية حتى اليوم، وذلك في نظري من موروثات الرق الذي بقي في الإسلام بسبب ميل الحكام إلى إيجاد جيوش من المماليك المحترفين ليخضعوا بهم الشعوب بدلاً من المتطوعين الذين لا يعرفون إلا الدفاع عن الثغور ضد الأعداء الذي هو جهاد تفرضه شريعتنا أما هؤلاء المجندون المماليك المستوردون من الخارج فهم يقومون بدور الشرطة وبتنفيذ كل ما يصدر إليهم من أوامر، سواء كانت معقولة أو غير معقولة . . صحيحة أو فاسدة .

أخطر من ذلك أن هؤلاء المماليك الذين جاءوا من بلاد بعيدة ومجتمعات مختلفة عن مجتمعاتنا كانوا يعيشون منعزلين عن عامة شعوبنا مما أقام حاجزا يفصل العسكريين عن المجتمع المدني ؛ وحفر هوة سحيقة تفصل بينهم وبين المدنيين ما زالت آثارها باقية في كثير من بلادنا حتى اليوم . . وزاد فيها الحكم التركي الذي كان يستعلى على عامة شعوبنا وخاصة في مصر حيث كان المصريون يوصفون بأنهم «فلاحون» . . ليس لهم أي تَطَلُّع لممارسة السلطة التي اختص بها العسكريون من المماليك أو الأتراك، ويظهر أن بعض تلاميذهم من «الضباط الوطنيين» قد أصابتهم عدوى الاستعلاء على المدنيين واحتقارهم . . وما زالوا يدبرون الانقلابات العسكرية التي تمكنهم من احتكار السلطة وحرمان عامة الشعب من حقهم الشرعي في الشورى التي شرعها الإسلام وفرضها القرآن .

(٥٨) هـ ـ الجواري والترف :ـ

إن أصحاب السلطة ومحتكري بيت المال قد توسعوا في استيراد المماليك من الرجال لتجنيدهم في الجيوش التي يُخضعون بها شعوبهم ويقضوا على كل ثورة أو مقاومة لاستبدادهم، وتوسعوا كذلك في أساليب الترف وأولها شراء الجواري اللاتي استغلوهن في مجالات الفن والتسيب الجنسي في بيئة الترف والمجون .

إن تأثير الجواري على مجتمعاتنا كان أكثر من تأثير المماليك من الرجال، لأنهن دخلن البيوت واحتكرهن المترفون في الطبقة العليا في المجتمع واستخدموهن في مجالس الرقص والشراب والمجون والغناء والفنون والمجتمعات المختلطة التي كانت حكرا للجواري دون الزوجات وأدى ذلك إلى اعتبار الأسرة والزوجات والبنات طبقة ثانوية هامشية وظُلمن، فبقدر ما أُعطي الجواري من إمكانيات وميزات وفسح لهن من مجالات بقدر ما ضُيِّق على الحرائر حتى حُرمت النساء وبنات الأحرار الشريفات من حقوقهن الشرعية، لأن مجتمع الرجال لم يكن في حاجة إليهن إذ إن الجواري وفَّرن لهم ما يغنيهم، وبدلاً من الزوجة قد يكون عند الغني المترف عدد من الجواري بقدر ما عنده من مال، وإذا كان عنده زوجة أو اثنتين فمهمتهن الإنجاب والأولاد فقط، بل زاحمهم أولاد الجواري فيما بعد وأصبح البعض منهم الملوك أيضاً.

مثلما جنى المماليك والعبيد من الرجال على النظام العسكري وعلى تقاليد الجيوش كذلك جنت الجواري أو الرقيق من النساء على نظام الأسرة وعلى حقوق المرأة الحرة؛ فإذا كانت تقاليد الجاهلية في ظلم النساء قد استمرت في بعض مجتمعاتنا فنعتقد أن الجواري الرقيق كان لهن دور مهم في ذلك، إذ أصبح لهن الدور الأول في تهميش دور المرأة الحرة في المجتمع وحرمانها كثيراً من حقوقها التي قررها لها الإسلام حتى أصبح كثيرون لا يتصورون مجرد تصور أن النساء تذهب إلى المساجد في حين أن الرسول (ﷺ) نفسه قال: «لا تمنعوا إماء الله من مساجد الله في الفجر ولا في الليل». لقد كان البعض في فجر الإسلام يتحرج من **خروج النساء في الليل** لصلاة العشاء أو صلاة الفجر، ولكن الرسول أمرهم بألا يمنعوهن، هذا المنع الذي كان يحاوله بعض الناس في عهد الرسول (ﷺ) استثناء في ظلام الليل صار هو القاعدة المعتمدة قروناً وأجيالاً عديدة في كثير من مجتمعات بلادنا.

إننا نجد في كثير من بلادنا أنه لا يوجد حتى الآن في مساجدها مكان مخصص للنساء للصلاة وبالتالي لم يكن يسمح لهن بدخولها، أي أن المساجد يعتبرونها هي

للرجال فقط ، وفي بلاد أخرى بدأت بعض المساجد تخصص أماكن فيها كمصلى للنساء لكنها معزولة ومحاصرة بل ومهانة في بعض الأحيان إذ لا يكتفون بفصلها ؛ بل يخصص لهن باب ولا يسمح لهن بالدخول من غير هذا الباب ، وعادة يكون في شارع بعيد عن المدخل الرئيسي للمسجد الذي يقع في الشارع العمومي ؛ وإذا تجرأت سيدة أو فتاة على اقتحام الباب العمومي تطرد وتعنف بصورة غير لائقة ولا كريمة كأنها ارتكبت إثما أو خطيئة بدخولها المسجد أو كأن وجودها بالمسجد إثم تسيء به للمسجد كبيت من بيوت الله جعلوه للرجال وحدهم ، الأمر الذي يجعلها تكره المسجد وتنصرف عن الدخول إليه من هذا الباب أو من غيره .

لقد تعود كثير من الآباء على اصطحاب أولادهم معهم إلى المسجد ليألفوه ويتعودوا التردد عليه وتنشرح صدورهم لمشاركة الكبار في صلاة الجماعة ، لكن التقاليد الموروثة جعلت هذا مقصوراً في نظر العامة على البنين فقط دون البنات في بعض البلاد .

ولي تجارب أليمة في ذلك لابد أن أذكرها : فقد اصطحبت يوماً صديقاً لي هو أحد الوزراء السعوديين ، وذهبنا من جدة للصلاة في الحرم المكي وكانت معه إحدى بناته التي سرَّها أن تذهب للحرم برفقة أبيها . . وأثناء جلوسنا معا للصلاة جاء أحد الحراس فنهرها وأمرها أن تذهب إلى مكان أشار إليه لأنه المكان المخصص «للحريم» أو للسيدات حسب تعبيرنا . . فعزَّ على الفتاة أن تفارق أباها وبكت فخرج معها أبوها من المسجد . . لتهدئتها وبقيت أنا أفكر في هذا الأمر . .

وقد حصل مثل ذلك لي شخصياً بعد عشر سنوات عندما عدت إلى مصر وذهبت ومعي ابنتي للصلاة في مسجد الحسين بحي الأزهر ، وما كدنا ندخل من الباب العمومي حتى هاجمنا عدد من خدم المسجد ومن المصلين أنفسهم يأمرونها بالخروج لأن للنساء باباً خاصا بهن في الشارع الخلفي ، فخرجنا معاً نبحث عن باب «الحريم» . . في الشوارع الخلفية المحيطة بالمسجد ، وأنا شخصياً لم اكن أعرف مكانه . . وذهبت معها أسأل عن «باب النساء» حتى وجدته خلف قبة المشهد الحسيني حيث يأتي النساء للزيارة والتبرك بقبر الشهيد الإمام الحسين أكثر من المجزئ للصلاة . .

ولما رأت ابنتي أنني سوف أفارقها رفضت الدخول وحدها بدوني . . واضطرت للوقوف في الساحة أمام باب المسجد حتى أتممت صلاتي وعدت إليها آسفا ؛ لأنها حرمت من أداء الفريضة بجوار والدها في بيت من بيوت الله . .

*** شهادة الشيخ/محمد عبده :ـ**

لقد استقر في ذهن بعض الشيوخ وأفهموا العامة أن النساء لا حق لهن في دخول المساجد وأن المساجد للرجال فقط ، ولذلك فإن دخول المرأة أو البنت في المسجد محرم وممنوع وخطيئة تستحق الزجر والتأنيب . .

وقد قرأت في أحد كتب الشيخ/ محمد عبده ، وأنا طالب قصة تؤكد إنكاره لهذه الفتاوى الخاطئة ، وهي أنه كان يلقي دروسه في الأزهر وكان أحد الأجانب المستشرقين قد استأذنه أن يستمع إلى دروسه . . وأثناء الدرس شاهد هذا الضيف امرأة تمر بالمسجد . . فصرخ الضيف الأجنبي وقال للشيخ : انظر إلى هذه المرأة كيف تقتحم المسجد ؟ . . فأنّبه الشيخ وقال له : إن النساء عندنا مثل الرجال يصلين في المساجد . . وإن كانت هذه السيدة لم تدخل للصلاة لأن بعض المارة ممن يسكنون بجوار المسجد في الشارع الجنوبي للأزهر عندما يريدون الوصول للشارع الشمالي في الجهة الأخرى يفضلون اختراق المسجد لاختصار الطريق بدلاً من الدوران حول المسجد الكبير . . وسواء دخلت هذه المرأة للصلاة أو للمرور فقط فليس هذا حراماً ولا إثماً . . وأعطى للضيف الأجنبي درساً في سمو مبادئ الإسلام وإنصافه للنساء ولجميع البشر وتقريره مبادئ المساواة بين الجميع مما يؤكد عدم موافقته على منع النساء من دخول المساجد . .

*** مسؤولية العلماء في نظر الشيخ الغزالي :**

وعندما شاهدت سوء المعاملة التي لقيتها ابنتي و ابنة صديقي الشيخ السعودي . . تمنيت لو أن أحد المشايخ الكبار عندنا أعطى لخدم المساجد بل وللجمهور ذاته درسا مثل الدرس الذي أعطاه الشيخ محمد عبده لضيفه المستشرق الأجنبي . .

لكن بكل أسف فإن العكس هو الذي قد حدث، فقد سمعت بأذني في إحدى الإذاعات العربية شيخاً يعرض علينا ما يصفه بأنه حديث نبوي لم يذكر لنا رواته ولا الحكم عليه من حيث القوة والضعف، ويقول فيه: «إن المرأة إذا مرت أمام المصلي بطلت صلاته» . . وهكذا والله . . ولا أريد ذكر بقية الحديث المزعوم . .

إنني مع الشيخ الغزالي في قوله: «إن المسلمين قد انحرفوا عن تعاليم دينهم في معاملة النساء، وشاعت بينهم روايات مظلمة وأحاديث إما موضوعة أو قريبة من الوضع، انتهت بالمرأة المسلمة إلى الجهل الطامس، والغفلة البعيدة عن الدين والدنيا معا، **كأن تعليم المرأة معصية**، وذهابها للمسجد محظور !! وكأن اطلاعها على شئون المسلمين وانشغالها بحاضرهم ومستقبلهم شيئاً لا يخطر ببال!! وكان ازدراء الأنوثة خلقاً شائعاً، والسطو على حقوقها المادية والأدبية هو العرف المستقر».

معنى ذلك أنه يشير إلى أن منع النساء من دخول المساجد بحجة منع الاختلاط، قد **حرمها من التعليم والعلم** لأن المساجد طوال جميع عصور تاريخنا الزاهر كانت هي دور العلم والتعلم وقامت بدور الجامعات والمعاهد، وما زالت نماذجها في الأزهر وأمثاله من «الجامعات الإسلامية والمعاهد الدينية» التي بقيت قروناً طويلة تغذي مجتمعنا بدروس العلم ونور الثقافة والحضارة . . ومع ذلك فإن تلاميذها وأساتذتها كانوا دائما من الرجال . . وحرمت النساء من نور العلم في كثير من البلاد بسبب حرمانها من دخول المساجد . .

وقد قاسيت من نتائج ذلك عندما فتحنا مدارس «المنارات» في السعودية، والتزمنا بفصل مدارس البنات عن مدارس البنين، وأن يكون جميع أساتذتها من السيدات . . ووجدنا معلمات لجميع المواد، فيما عدا مادة الدين واللغة العربية حيث كان المتوافر منهن قليلاً لأننا كنا نبحث عن خريجات الأزهر أو دار العلوم في مصر . . فلم نجد إلا رجالاً . .

- **المتبرجات العصريات :ـ**

في المجتمع الذي كانت تحرم فيه السيدات والفتيات المؤمنات المصليات من دخول المساجد وتلقي الدروس فيها أو يعامل من يدخل منهن المسجد بهذا الأسلوب الذي

يذكرهن بأنهن طبقة أو فئة هامشية وثانوية معزولة، وجد في العصر الحاضر شطر آخر من الفتيات والنساء المتبرجات يحظين بامتيازات مالية واجتماعية لا تتوفر لغيرهن لأنهن يعملن في مجالات الغناء أو عرض الأزياء أو الرقص بجميع أنواعه أو التمثيل أو يعرضن للإغراء في برامج الترفيه في أجهزة الإعلام مثل الإذاعة والتلفزيون . . وغير ذلك مما يستلزم مشاركتهن للرجال في مجالات العمل، الأمر الذي يدعين أنه يوفر لهن المساواة التي لا يعترف بها مجتمعنا للمصليات، كما يضمن لهن الأجور العالية والثراء الوفير.

وقد يعزينا البعض بقوله: إن هذه الطائفة المتبرجة التي تمارس «الاختلاط» قد ورثت التقاليد التي كانت تعترف بها مجتمعاتنا للجواري في عهد الرق الذي شطر المجتمع النسائي إلى قسمين، وسمح للجواري بممارسة تبرج الجاهلية الأولى.

صحيح أن الرق قد أُلغي، لكن التقاليد التي غرسها التوسع في الرق في بعض طوائف المجتمع ما زالت لها آثار كثيرة كما بينا في شق المجتمع النسائي إلى طوائف متباعدة متناقضة في ظروفها ومعاملتها . .

هذا الانشقاق في مجتمعنا الأسري والنسائي والانشقاق الذي أحدثه المماليك المجندون بين العسكريين والمدنيين، وقبله الفجوة الكبرى بين أصحاب السلطة الموروثة أو المفروضة بالسيف والغلب، والملك العضوض وبين جماهير الشعوب ذات السيادة في نظرية الشورى الحرة . . هذه الشقوق هي التي استغلتها القوى الأجنبية لصنع الفتن . .

(٥٩) ميكروبات «الكَلب» العضوض :-

الفتن كانت في عهد الدول الإسلامية فتنا داخلية بحتة أصابت جلد المجتمع في الناحية السياسية بالأكلة التي كانت نوعاً من «الجرب» السياسي . . مكن الحكام وأعوانهم من زرع فتن، وتجريح جلد المجتمع بأظافر السلطة التي تمثلها أجهزة القمع والقهر مثل الجيش والشرطة وما إليها من أدوات البغي والقهر والاستبداد . .

ولم تكن آثار هذا الجرب سطحية كما يظن كثيرون، بل إنها أنهكت المجتمع ودفعت به في طريق الضعف والتخلف الذي مكن القوى الأجنبية الأوروبية الاستعمارية من الهجوم على أطرافه والاستيلاء على كثير من أقطاره، ومحاصرة جميع شعوبنا في آسيا وأفريقيا وفرض التجزئة السياسية على أمتنا بعد القضاء على الوحدة التي كانت الخلافة رمزاً وعنواناً لها رغم انحرافات حكامها وسلاطينها . .

التجزئة الحالية قد حوّلت مرض الجرب إلى ما هو أشد منه وأخطر، حيث بدأت العناصر المسيطرة والحكومات القطرية تصاب بسعار الطمع، وتغرق نفسها في معارك داخلية وإقليمية ونزاعات حدودية وخصومات متنوعة بددت جهود شعوبنا ومزقت أنسجتها، وتولى كل منها نهش جيرانه وإخوانه وأصبح كثير من هذه الدول القطرية يجعل هدفه العدوان على أشقائه وجيرانه في الأقطار العربية والإسلامية، ويشغلون أنفسهم وغيرهم عن مقاومة العدوان الأجنبي، وأصيب كثير من الحكام بميكروبات داء الكلب القاتل.

لقد سمَّى فقهاؤنا الاستبداد بأنه الملك «العضوض» واستفادت منه القوى الأجنبية الطامعة وعملت لإغراق مجتمعنا به في مستنقع فتن عصرية متوالية تحركها القوى الاستعمارية وتغذيها بل وتشعل نارها بما لديها من نفوذ ومال وسيطرة اقتصادية وتفوق صناعي واتفاقات سرية وأجهزة مخابرات عديدة تدبر مؤامرات ظاهرة وباطنة تجني القوى الأجنبية ثمارها، وكان الجرب القديم أثره داخلي أو سطحي ولا يمتد أثره إلى أبعد من ذلك أما الكَلَب المعاصر فهو يحمل ميكروباً يهدد المصابين به ومن يجاورونهم بالفناء . .

❋ ❋ ❋

في نظرنا أنه لا يمكن شق الطريق إلى النجاة من هذا المستنقع المزدوج إلا إذا تتبعنا التطورات العصرية التي استفادت من رواسب الجاهلية الأولى وطورتها وأوجدت ما يعتبره كثيرون «جاهلية عصرية» أشد خطراً علينا من الجاهليات السابقة على الإسلام التي تحدثنا عن آثارها ورواسبها في مجتمعاتنا . .

إن كثيرين ممن يقاومون السيطرة الأجنبية يكتفون باتهام أعدائنا بالتآمر على شعوبنا وابتكار الوسائل التي تمكنهم من استمرار نفوذهم وسيطرتهم على كثير منها بطريق مباشر أو غير مباشر . . وكثير منهم لا يشيرون إلى مسئوليتنا نحن فيما حلَّ بنا من هزائم وكوارث بسبب الرواسب التي ورثناها من الجاهلية الأولى السابقة على الإسلام حتى ظن كثيرون أن ما أصابنا في القرن العشرين يتحمل الاستعمار وأعوانه مسؤوليته وحدهم .

ونحن نذكِّر هؤلاء بأن ما يسمونه «جاهلية عصرية» أو «جاهلية القرن العشرين» التي تكلم عنها الشهيد «سيد قطب» لم تكن من ابتكار أوروبا وأمريكا في العصر الحديث كما ظن البعض ، بل إنهم ورثوها من رواسب جاهلية اليونان والرومان ، كما ورثنا نحن رواسب جاهلية الشرق الفرعونية والكسروية ثم إنهم لما سيطروا على شعوبنا زادوا فيما وجدوه في مجتمعنا من رواسب جاهلية الشرق الأولى السابقة على الإسلام التي ذكرناها وطوَّروها ودمجوها كلها في إطار مساوئ «الحضارة المادية الأوروبية» التي ما زال كثيرون من كتَّابنا ومفكرينا يحذروننا منها .

إن التطور ، الذي أحدثته الحضارة المادية ، جعل هذه الموروثات تحمل الآن أسماء عصرية توهم كثيرين أنها من صنع الحضارة الأوروبية وحدها ، وأن مجتمعاتنا لا تتحمل أي مسئولية عنها ، مع أنها في نظرنا هي في الحقيقة ليست إلا الصورة «العصرية» لرواسب الجاهليات السابقة على الإسلام في الشرق عندنا التي أضاف لها الاستعمار والنفوذ الأجنبي رواسب الجاهليات الأوربية السابقة على المسيحية لدى اليونان والرومان عندهم ، والتي أضافت إلى الاستبداد السياسي الذي كان سائداً في عصورنا الإسلامية ، فلسفات طغيان شمولي لا ديني وعلمأني وإلحادي لا حدود له .

إن الدول الاستعمارية الأوروبية في العصر الحديث قد تمكنت من اختراق جميع مجتمعاتنا واستعانت بعناصر كانت دعائم الحكم الاستبدادي الذي احتكر السلطة في بلادنا ثم أضافت إليها ما لديها من صور البغي الاستعماري الذي قام على أساس

فلسفات الجاهلية الأوروبية اليونانية أو الرومانية، فوُجد في بلادنا **زواج كامل بين رواسب الجاهليات الشرقية والغربية** أنجب لنا نماذج عصرية من الحكم الشمولي العصري الذي لم يكتف بتعطيل الشورى بل عطل الشريعة أيضاً، وحوَّل الفتن الداخلية القديمة إلى فتن تغذيها قوى أجنبية لها مصالح ومطامع رأسمالية تدفعها إلى السعي لإضعاف شعوبنا أو القضاء عليها في بعض الأحيان كلما استطاعت ذلك.

إن الحكم الشمولي المعاصر لا يكتفي بتعطيل الشورى كما كان الشأن في النظم الاستبدادية القديمة، بل يحاول أيضاً تعطيل الشريعة ذاتها.. رغم أن أغلبية جماهيرنا بقيت معتزة بسيادة الشريعة واستقلالها في جميع عصور تاريخنا الإسلامي.

؟؟؟

أهم مبدأ من مبادئ الإسلام هو استقلال الشريعة لأن منبعها الوحي الإلهي، ولذلك فهي شريعة الله ولها السيادة على الملوك والحكام والدول والرؤساء، هذه عقيدة الفرد المسلم الذي يؤمن بشريعة الله، وأنها هي صاحبة السيادة في المجتمع ومعنى ذلك أنها مستقلة، ليست تابعة لحاكم وليست خاضعة لإرادة السلطان أو إرادة مغتصبي السلطة. لأن الله سبحانه شرع لنا المبادئ والأصول وشرع لنا ما تميزت به شريعتنا عن جميع الشرائع وهو أن الاجتهاد والعقل والفكر والعلماء والفقهاء عليهم أن يواصلوا تنمية أحكام الشرع اعتمادا على هذه المبادئ.

إن الذي يستنبط الأحكام والقوانين في شريعتنا ليسوا هم الحكام ولا الدول وإنما هم الفقهاء والمفكرون، وبقي ذلك المبدأ سائدا في جميع عصور تاريخنا الإسلامي، ولم يحاول الحكام المستبدون تعطيله وبقي استبدادهم في الماضي في تاريخنا الإسلامي في نطاق تعطيل الشورى كأساس للحكم.

إننا يجب أن نعترف بأن الخلفاء المسلمين الذين نعتبرهم من المستبدين لأنهم مارسوا الملك العضوض لم يجرؤوا قط على أن يصدروا **قانوناً ولم يدعوا لأنفسهم سلطة التشريع** التي يدعيها أقل عسكري أو متزعم في بعض بلادنا اليوم عندما يعمل انقلاباً أو يستولي على السلطة، ويكون أول ما يعمله أن يغير القوانين ويغير الدساتير

كأنه يقول ما قاله فرعون : «أنا ربكم الأعلى» بالقانون حتى قال أحدهم : أنا سأقضي على معارضي بالقانون، وهو يعلم أن شريعتنا لم تعطه الحق في صنع القوانين، وإنما أخذ هذه السلطة من النظم الأوروبية الحديثة التي لم يكن لها وجود في الإسلام .

الخلفاء المسلمون المستبدون كان انحرافهم محدوداً، وكان استبدادهم متواضعاً بسيطاً هيناً وأقل عنفاً وأقل خطورة من الاستبداد الذي نقاسيه اليوم في بعض بلادنا من العساكر والمستبدين من الرؤساء والزعماء الذين استوردوا النظم السياسية الأجنبية التي يصفونها بأنها «عصرية» لأنها تقول إن القوانين من صنع الدولة ومصدرها سيادة الدولة كأن «الدولة» هي صاحبة السيادة بعد أن كانت السيادة للشريعة في جميع عصور تاريخنا وكانت الدولة خاضعة للشريعة وملتزمة بها ومنفذة لها وتحت أمرها وسيادتها، والآن في كثير من بلادنا تدَّعي الدولة أنها هي صاحبة السيادة لأنها هي التي تصنع القانون، وهذه القوانين هي الأنياب التي تجعل بغيهم عضوضاً فعلاً، لكن عضاتهم صارت مسمومة بسبب البغي الأوربي العصري الذي لا يعترف بشريعة إلهية تحد من آثاره .

ولم تنج النظم التي تسمي نفسها ديمقراطية من الاعتراف للدولة بالسيادة، وكل ما يميزها هو أنها تجعل في داخل الدولة مؤسسة سمتها **المجلس النيابي** ! دون أن توفر الضمانات التي تحمي إرادة الأمة من بغي السلطة وتزوير الانتخابات بالغش والإكراه، وأين هي المجالس النيابية الحرة، أين هي الآن ؟ .

سلطات الدولة العصرية أصبحت تصنع المجالس ؛ تصنعها لكي تصنع لها القوانين التي يريدها الحكام وحاشيتهم من المترفين أو المنافقين، وقد أصبح من الأسهل أن يصنع المستبدون المجالس لكي تصنع لهم القانون الذي يريدون بعد أن تعده لهم رجال القوانين من أعوان السلطة في ساعات معدودة .

في الماضي كان الحاكم المستبد أو الطاغية هو الذي يصنع القانون ويصنع الدستور، ويقول أنا ربكم الأعلى كما قال فرعون، أما الآن فقد أصبح من السهل

جدا أن يصنع المستبدون قوانينهم عن طريق المجلس النيابي الزائف المزور، ويدَّعي المستبدون أن هذا المجلس يمثل الأمة حتى يستطيع أن يصنع لهم ما يشاءون من القوانين التي تحقق للمستبد أهواءه.

هذا شيء لم نعرفه في تاريخنا الإسلامي؛ إن هذا التاريخ كان فيه هذه الميزة الكبرى التي يجب أن نُقِر ونعترف بها ونذكر دائما أنه لم يوجد في التاريخ الإسلامي حاكم واحد سواء كان خليفة أو سلطاناً أو أميراً أو ملكاً ادَّعى لنفسه الحق في أن يصدر القوانين أو أن له السلطة في التشريع وإنما اعترف بها للمجتهدين وللعلماء والفقهاء والمفكرين المستقلين عن سلطة الدولة بالحق في استنباط الأحكام من مصادرها الشرعية.

هذه الميزة الكبرى التي احتفظنا بها في جميع عصور تاريخنا الإسلامي، تخلينا عنها في العصور «الحديثة»، حتى تحول الحكم الاستبدادي إلى طغيان شمولي وذلك بتأثير النفوذ الأجنبي، وسموم الكَلَب الذي تحمله أنياب الدولة ومخالبها، ولو كان ذلك تحت ستار ادعاء الديمقراطية الزائفة المزورة. حتى قال أحد الطغاة: إن ديمقراطيته لها مخالب وأنياب. ومخالبها وأنيابها هي القوانين الوضعية التي تعطل أحكام الشريعة وتحل محلها في المجتمع.

(٦٠) أسباب عصرية استعمارية لتعطيل الشريعة بعد تعطيل الشورى :ـ

عندما احتلت جيوش الاستعمار الأوروبي بعض أقطارنا بدأت تزحزح الشريعة عن مكان السيادة لتفرض «قوانين» استعمارية تحقق للأجانب مطامعهم وامتيازاتهم . . وفي الدولة العثمانية ذاتها التي كانت ما تزال مستقلة متماسكة بدأ النفوذ الأجنبي يفرض عليها «الامتيازات الأجنبية» التي تعطل تطبيق الشريعة على رعايا الدول صاحبة الامتيازات ومن يتعاملون معهم . .

وعندما حققت بعض الأقطار استقلالها لم تستطع الحصول على إلغاء الامتيازات التي ورثتها عن الدولة العثمانية إلا بعد أن أصدرت قوانين وضعية مستمدة من التشريعات الأوروبية . . وتخلت عن تطبيق أحكام الشريعة حتى

بالنسبة لرعاياها من أجل أن تطبق قوانينها الوضعية على الأجانب. فلم تتنازل تلك الدول الأجنبية عن الامتيازات إلا مقابل تخلي دولنا عن تطبيق شريعتنا . .

وما زالت بعض الدول الكبرى حتى الآن تحتج وتعلن معارضتها لتطبيق الشريعة الإسلامية، وتعادي النظم التي تعلن التزامها بتطبيقها . . وتعتبر ذلك تحدياً لها، وتمرداً على نفوذها .

وهم يحتجون لهذه المعارضة بحجج مصطنعة لكي يخفوا الأسباب الحقيقية التي يعادون الشريعة من أجلها، وهي ما تفرضه أحكامها من وجوب الجهاد ضد السيطرة الأجنبية وتفرض على المسلمين الوحدة والسيادة وتفرض عليهم الاعتزاز بهويتهم ووحدتهم . .

أكثر من ذلك فإنه وُجدت في بعض بلادنا طوائف تُروِّج العداء لشريعتنا بحجة أنها تخالف القوانين «العصرية» وأن الالتزام بها أثر من آثار الماضي الذي يجب أن نتبرأ منه لنحصل على شهادة لنا بالحداثة من الإمبريالية العالمية التي تفرض علينا التبعية الثقافية والاقتصادية والسياسية للدول الكبرى . .

هذا العداء للشريعة أصبح في كثير من دولنا القطرية الناشئة أول شرط يلتزم به المستبدون ليحصلوا على رضاء القوى الإمبريالية وقروضها ومساعداتها. التي تتخذها تلك الدول وسيلة للسيطرة السياسية والاقتصادية على شؤوننا الداخلية .

إن القوى الإمبريالية تعرف مدى تمسك شعوبنا بسيادة الشريعة واعتزازها بها، وأن المستبد الذي يعطل الشريعة لن يتمتع بشعبية تضمن له البقاء، ولذلك فإنها تشجع النظم التي تتنكر للشريعة على اتباع سياسة القهر والقمع ضد شعوبها . . وتدفعها إلى زيادة أسباب الاستبداد والفساد السياسي مستعينة في ذلك بفلسفات الحكم الشمولي وبترسانة من «القوانين» التي تفرضها على شعوبها . . وتمكنها من ممارسة الحكم المطلق الشمولي . .

الاستبداد السياسي في تاريخنا الإسلامي كانت آثاره محصورة في عمل السلطة التنفيذية، وبقيت الأمة معتزة بشريعتنا وفقهنا، متمسكة باستقلاله في نطاق التشريع والقضاء.

لكن سيطرة الإمبراطوريات الأوروبية قد أدخلت إلى بلادنا المساوئ الموروثة من رواسب الجاهلية اليونانية والرومانية الوثنية في أوروبا واستغلت وشجعت ما بقي في مجتمعنا من رواسب الجاهلية الأولى الشرقية السابقة على الإسلام، وطوَّرتها، وكان أول ما طوَّرته هو نظم الحكم الاستبدادية التي تأثرت بالفلسفات الأوروبية وحوَّلت استبدادها إلى حكم شمولي طاغٍ لا يقف عند حد ممارسة السلطة التنفيذية المطلقة واحتكارها للعناصر التي تؤيدها القوى الأجنبية، وإنما تسلح سلطتها الاستبدادية بالقوانين الوضعية التي تفرضها الدول، وأصبح لكل دولة شريعتها الوضعية التي يفرضها المستبدون دون التزام بشريعة الله التي كانت توحد شعوبنا وتجعل منها أمة كبرى متضامنة ناهضة.

(٦١) أ ـ رواسب الجاهلية الأوربية : ـ

إن الحكم الشمولي في عصرنا قد عطل الشريعة، كما عطل الشورى مما زاد في انفصال الوطنيين الذين يمارسون السلطة عن شعوبهم، وزاد انشطار المجتمع إلى شطرين بعد أن كان محدوداً في نطاق منذ تعطيل الشورى بعد عهد الخلفاء الراشدين.

إن شعوبنا تزداد تشبثاً بمطلبها في الالتزام بالشريعة والخضوع لها، لأنها إلهية المصدر ولها السيادة، وهي التي حررتها من العبودية للقياصرة والفراعنة والأكاسرة في عصور الجاهلية الأولى عندما كانت إرادة الطغاة المستبدين هي القانون الذي لا يعلو فوقه حكم سماوي أو شريعة إلهية.

إن نجاح الإسلام في إقناع شعوبنا بالعبودية لله وحده، ورفض العبودية للبشر ولو كانوا طغاة مستبدين هو الذي مكَّن الأمة الإسلامية من أن تكون أول أمة في العالم تحجم سلطة الدولة، ولا تسمح لمن يسيطرون عليها أن يدَّعوا لأنفسهم حق التشريع أو التدخل لتغيير أحكام الشريعة السماوية أو تعطيل سيادتها في المجتمع، فرغم ما كانوا يمارسونه من استبداد وبغي في النطاق السياسي اعتماداً على قوة

العصبية، لم يتجرأ أحد منهم أن يحوِّل إرادته إلى قانون ولا أن يفرض شريعة وضعية . . بحجة أنه هو المشرع وما يفرضه هو «الشرعية».

هذا التحجيم لنطاق الاستبداد والفساد السياسي قد استمر طوال تاريخنا الإسلامي، لأن رواسب الجاهلية الأولى مُحيت تماماً في مجالات العقيدة والشريعة وحصنتها شعوبنا بمبدأ سيادة الشريعة واستقلالها، وبقي أثر تلك الرواسب الجاهلية محدوداً في مجال السلطة التنفيذية وما يتصل بها .

لكن العصور الحديثة جاءت معها بكثير من عيوب المجتمعات **الأوروبية** وسيئاتها التي نتجت عن **فلسفات اليونان والرومان** التي لم تعرف شريعة سماوية ولا عقيدة التوحيد، وكانت فلسفاتها العقلية والأرضية تدور حول واقع السلطة والصراع والقوة فجعلت القوة هي محور أفكارها وأبحاثها، وكانت «الدولة» هي القوة الكبرى التي لا تعترف بسلطان سماوي، وكانت سلطتها التشريعية هي التعبير الأكبر عن سيادتها التي تتجسد في القوانين الوضعية .

وقد نقل الحكام الأجانب مبدأ سيادة الدولة إلى من اتصلوا بهم من مثقفينا وأصحاب المصالح الذين ارتبطت منافعهم بسلطات الاحتلال وتجارته وقواه المالية والاقتصادية وسيطرته السياسية، وقد قررت سلطات الاحتلال الاستعماري أخيرا أن تنسحب بجيوشها عندما تأكدوا من قدرة الطوائف المستغربة من أن تمسك بمقاليد السلطة تحت شعارات «الاستقلال السياسي» وسيادة الدولة بمعناها الذي تعرفه أوروبا، وفتحت هذه «السلطات الوطنية» الباب على مصراعيه للغزو الفكري الذي ما زال ينمو ويتسع نطاقه تحت شعار « التحديث» والعصرية، وأدى بفئة من «المثقفين» إلى التخلي عن مبادئنا الأصيلة التي تنبع من مبدأ سيادة الشريعة واستقلالها . .

إن البعض قد انتقد كلام الشهيد «سيد قطب» عن جاهلية القرن العشرين وتحذيره من مخاطرها، وظنوا أنه بذلك يتهم الحضارة الحديثة بأنها حضارة جاهلية وأن كل ما فيها جاهلي، وأننا نحن بريئون من رواسب الجاهلية وعندنا إسلام نقي صحيح

كامل، وأنا أعتقد أنه إنما كان يشير إلى أن بعض ما يغرى المعجبين بالحضارة الحديثة ليس إلا صورة جديدة من **مظاهر الجاهلية القديمة عندهم وعندنا**.

إن الجاهليات السابقة على الإسلام كانت لها حضارات في فارس ومصر والشام، وقد استفادت مجتمعاتنا من إنجازات تلك الحضارات وجمعت بينها وأنشأت فيها حضارة موحدة للأمة الإسلامية، لكنها كما قلنا أيضاً قد ورثت كثيراً من سيئاتها سواء الاستبداد السياسي أو الرق أو احتكار الثروة وما إلى ذلك مما استعرضناه سابقاً . .

فالجاهلية لا يقصد بها عدم وجود حضارة وعلوم وفنون وعمران وقدرة عسكرية وإنما يعني أن في المجتمع عوامل فساد وظلم تؤدي إلى انهياره .

كذلك نحن لا ننكر أن الحضارة الأوروبية الأمريكية قد قضت على بعض مساوئ الجاهلية القديمة؛ ولكنها في نفس الوقت قد أضافت إلى مساوئ الجاهلية القديمة الأوروبية مساوئ أخرى جديدة لا بد من أن نتأملها وندركها ونحصِّن أنفسنا منها .

إننا نعترف أن الحضارة الأوروبية كان لها الفضل في إلغاء الرق الذي جاء الإسلام ليقضي عليه ولكنه لم يحقق ذلك بشكل كامل كما بيَّنا، بل إن الرق هو الذي قضى على كثير من المزايا الاجتماعية للإسلام في مجتمعنا وخاصة في نطاق الأسرة وانفصال الجيوش عن المجتمع المدني .

صحيح أن قضاء أوروبا على الرق كان لاعتبارات اقتصادية نفعية؛ ولكنه على كل حال وضع المبدأ واعترف به وهو مبدأ لا بد أن نعتز به .

لقد قلنا بالنسبة للرق أن اتجاه الأوروبيين إلى إلغائه وخاصة الإنجليز كان له أسباب اقتصادية ونفعية ناتجة عن التنافس بين الدول الاستعمارية في السيطرة على البحار؛ ولذلك رأت بعض الدول الكبرى أن تجارة الرق تعطي لغيرها من الدول الاستعمارية فرصة الحصول على أموال تدعم بها اقتصادها أكثر مما تعطيها، فدعت إلى إلغائه . .

كذلك خطت الحضارة الأوروبية الأمريكية خطوات لا بأس بها في سبيل الاعتراف بحقوق الإنسان إلى حد كبير، ولكنها بقيت خاصة لمواطني تلك الدول الاستعمارية دون غيرهم . .

ذلك أن الدول الأوروبية قد حققت قدراً كبيراً من الرخاء، وأصبحت الآن تمثل على المستوى العالمي طبقة رأسمالية احتكارية بالنسبة لبقية شعوب العالم وخاصة الشعوب المستضعفة التي احتل الاستعماريون بلادها وأخضعوها، وهذه الشعوب المستضعفة والمستعمرة كانت أغلبية سكان العالم، أما سكان هذه الدول الاستعمارية فإنهم كانوا ومازالوا أقلية بالنسبة لسكان العالم كله؛ لكن هذه الأقلية هي التي كانت وما زالت تملك السيطرة الاقتصادية على جميع شعوب العالم؛ وهذه السيطرة مكنتها من الحصول على مستوى عال من المعيشة والرخاء والترف والتقدم الصناعي والاجتماعي فكان هذا التقدم الاقتصادي والمالي يبرر في نظرهم أن يكون لأفراد تلك الشعوب الغنية حقوقاً أكثر من غيرها من سكان العالم؛ وهذه الحقوق سمَّوها حقوقاً ديمقراطية؛ وبعد ذلك سمَّوها حقوق الإنسان . .

إن تمتع مواطني الدول الاستعمارية بل والمقيمين فيها بحقوق ديمقراطية أولاً والحقوق الإنسانية ثانياً إنما كان لتمكينهم من المشاركة مع حكوماتها في ممارسة العدوان والسيطرة على الشعوب المستضعفة، والتي نهبت أموالها واستغلت ثرواتها واحتكرت هذه الثروات وهذه الأموال لصالح الرأسمالية المسيطرة على الدول الكبرى الإمبريالية، فهذا الاحتكار لثروات العالم كان يبرر في نظرهم أن يمتعوا أفراد شعوبهم بحقوق ديمقراطية أو حقوق إنسانية **لا يعترفون بها لغيرها من شعوب العالم** وهي الأكثر عدداً؛ بل بالعكس فإن الشعوب الأخرى أصبحت كلها طبقة مستضعفة ومستغلة ووجدت فكرة التمييز العنصري الذي يتمتع به الرجل الأبيض الذي يمثل الرأسمالية أو البرجوازية العالمية هذا التمييز العنصري هو الذي يبرر في نظرهم أن يكون للرجل الأبيض من الحقوق ما لا يتمتع به باقي البشر وهي التي تسمى حقوقاً ديمقراطية أو حقوقاً إنسانية . .

بكل أسف هذا هو الوضع الذي نراه اليوم في ظل ما يسمى بالنظام العالمي الجديد الذي يقوم على احتكار السيطرة العالمية للدول الكبرى وأولها أمريكا ومن يتحالف معها من الصهيونيين؛ وكل ما هنالك أنهم يستعملون وسائل الغش والزيف لكي يتكلموا عن حقوق الإنسان باعتبارها حقوقاً عامة للبشر ولكنهم يستخدمونها لكي يهاجموا الدول والحكومات المعارضة لسياستهم؛ وعندما ينتقدون بعض الحكومات المتعاونة معهم إنما يلوحون لها بذلك فقط لتخويف عملائهم من الحكام، من حين لآخر، بحجة اتهامهم بانتهاك حقوق الإنسان والحقيقة أنهم هم الذين يفرضون على حلفائهم وعملائهم هذا الإخلال بحقوق الإنسان ويساعدونهم بل يفرضون عليهم في منطقتنا عدم إعطاء شعوبهم حقوقها الديمقراطية والإنسانية لأنها تعارض نفوذهم وسيطرتهم هم وأعوانهم الصهاينة ونراهم يقدمون المساعدات للحكومات الاستبدادية التي تقتل أبناء شعبها لتحرمهم من حقوقهم الديمقراطية والإنسانية . .

يكفي أن نستعرض حالة الشعوب في بعض الدول الخاضعة فعلاً للسيطرة الأمريكية وسيطرة النظام العالمي الجديد، لنجد أنها هي أكثر حكومات العالم إنكاراً لحقوق الإنسان ويكفي الإشارة إلى ما تفعله إسرائيل يوميا دون اعتراض من هذا النظام العالمي وما يجري للجزائر دليل آخر على ذلك وما كان يجري في العراق عندما كان يحارب إيران بتشجيع من الدول الكبرى؛ كل هذه الحكومات وغيرها من الحكومات العميلة كان يسمح لها بإنكار حقوق الإنسان وانتهاكها بقدر ما تعلن ولاءها للدول الكبرى .

❋❋❋

إن الإمبرياليين الأغنياء المستغلين لثروات العالم ولشعوبه يسعون لإفقار الشعوب الأخرى لكي يصبح أفرادها يلهثون وراء لقمة العيش ولو جاءت مسمومة في صورة أموال تهرب هنا وهناك في صورة مساعدات لإنشاء أحزاب أو تنظيمات أو جيوش وطوائف وهيئات يحارب بعضها بعضا؛ ولو سألت المتحاربين في

أفغانستان أو كردستان أو في الصومال : من أين تأتي الدبابات التي نراها كل يوم في التلفزيون ؟ . . ويقولون الدبابات التابعة للحزب الفلاني أو الحركة الفلانية ؛ هل هذه الدبابات نزلت من السماء ؛ أم أنها جاءت ممن يصنعونها أو من يشترونها ويزودون بها تلك الحركات وعندهم فائض منها لا يحتاجون إليه لأنها قديمة يريدون التخلص منها ؛ يوزعونها على أحزاب وهيئات في الدول الفقيرة ومعها بعض الدراهم لكي يشعلوا الفتن فيها .

الجنود الذين يحاربون في أفغانستان والصومال الآن هم ناس فقراء جائعون يريدون أن يعيشوا والمال الذي يعيشون به أو يشترون به السلاح لا يأتي من الزراعة ، لأنه لم يعد عندهم لا زراعة ولا صناعة ولا إنتاج حيواني يكفيهم ؛ إنهم خربوا البلد وأصبح كل فرد يريد العيش لابد أن ينضم إلى حزب أو هيئة أو مجموعة من المجموعات التي تزودها القوى الأجنبية بما يكفي لكي تستمر في مقاتلة غيرها ؛ وإذا كفت عن القتال فإنها تموت ؛ هذا هو الوضع الذي يسود الآن وهذه هي الفتن التي يصنعها الاستكبار العالمي ؛ يصنعها بواسطة المال وبواسطة السلاح وبواسطة الإعلام ، الإعلام لا يتكلم عن الشعب الأفغاني الذي يموت أفراده جوعاً كل يوم وإنما يتكلم عن الحركة الفلانية والحزب الفلاني الذي عنده دبابات ، الشعب لا يجد القوت الذي يأكله وهؤلاء عندهم دبابات وأموال ينفقونها على أعوانهم ؛ هذه الدبابات عبرت من البلاد المجاورة ، لأن البلاد المجاورة هي أيضاً فقيرة ، لكن فيها أفراداً تعمل لزيادة الفتنة في داخل البلاد المجاورة لأن هذا مورد للربح والعيش ؛ وهذا هو الواقع المؤلم . .

صحيح أننا عندنا عيوب سواء في داخل كل بلد أو في الطوائف المختلفة المكونة للشعب ، وكل شعب من شعوبنا عنده عيب يدفعه لكي يحارب جاره ويعتقد أنه إذا قضى عليه تكون حاله أحسن ، هذا هو الفساد الموجود عندنا . عندنا فساد ، ولكن الفساد عندنا لا يمكن أن يعيش بدون أن يموله الفساد عندهم . لأنهم يملكون كل شيء يشعلون به الفتن التي تحدث فيما بين أقطارنا وبين الطوائف والأحزاب في

داخل كل منها. ويقول إعلامهم أن سببها هو جهلنا وضعفنا وفسادنا وأحزابنا وهيئاتنا وزعماؤنا بل وشعوبنا، لكن لا يقول إن القوى الأجنبية الطامعة في بلادنا هي التي تديرها وتمولها وتستفيد منها . . حتى شاع في العالم كله أن السبب في مأساة أفغانستان أو في مأساة الصومال أو الجزائر هي أسباب داخلية . . والصواب أنهم هم مجني عليهم والجاني الأول هو الجهات التي تزيدهم فقراً حتى يمدوا أيديهم للجهات التي تزود المعتدين بالسلاح وبالمال وبالإعلام ليشغلوا كل فريق بمهاجمة الآخر ويشغل العالم كله بالخلافات بينها بشأن قضايا السلطة والإصلاح السياسي والاجتماعي والتنمية الاقتصادية.

صحيح هناك خلافات داخلية بين الطوائف والهيئات والأحزاب لكن الخلاف شيء والقتال بالدبابات والصواريخ شيء آخر . . لو لم تكن عندهم دبابات ولا أسلحة لما اتسعت الخلافات، الخلافات صارت حروباً أهلية وإقليمية والذي يصنعها هم الذين عندهم السلاح وعندهم المال والدول الإمبريالية والنظام العالمي أو قوى الاستكبار العالمي هي التي تصنع الفتن المعاصرة في كثير من بلادنا؛ عندنا رواسب الجاهلية القديمة في مجتمعاتنا وأعتقد أنها أدت إلى انهيار وحدتنا وضعف دولنا وما وصلت إليه من تخلف اجتماعي واقتصادي وأخلاقي وهذا التخلف أدى إلى الفقر والبؤس الذي تقاسيه تلك الشعوب في حين أن الطرف الآخر وهو الإمبريالية الأوروبية الأمريكية (التي تسمي نفسها النظام العالمي الجديد حالياً) عندهم أيضاً رواسب جاهلية وثنية يونانية أعمق مما عندنا.

يجب أن نعترف أن الإسلام حقق ما لم تحققه المسيحية قبله في أوربا؛ ذلك أن الإسلام نجح نجاحاً مطلقاً كافياً في القضاء على الوثنية العقيدية في عالمنا الإسلامي، وتثبيت عقيدة التوحيد والإيمان بالله والحساب والجزاء العادل في اليوم الآخر، أما في أوروبا فإن الوثنية اليونانية والرومانية قد أفسدت العقيدة المسيحية لأنها من وجهة نظرنا قد أدت إلى عقيدة التثليث، وتأليه المسيح، بل وتأليه الإنسان وما لديه من غرائز وشهوات وأهواء، لقد تميزت الوثنيات اليونانية والرومانية بعبادة الشهوات

والأهواء بدلاً من عبادة الخالق واتجهت إلى تقديس غرائز الإنسان وأهوائه وأطلقوا العنان لكل فرد يعمل ما يريد حسبما لديه من شهوات وقدرات . .

إن الآلهة في اليونان كانوا بشرا يقتتلون ويتصارعون ويتزوجون، ورواسب هذه العقائد قد أدت إلى انحراف العقيدة المسيحية بدلاً مما جاء به المسيح من الإيمان بالله وحده وباليوم الآخر، فالقرآن يؤكد أنه قال لهم : «إنني رسول الله وإنني بشر» ولكنهم حوَّلوه إلى إله أو نصف إله بحجة أنه ابن الله. وحولوا الإنسان كله بعد ذلك إلى تأليه أهوائه وشهواته، فالجانب الذي تأله في الإنسان الأوروبي ليس هو جانب الزهد والإيمان الذي تميزت به الرهبانية المسيحية وإنما هو جانب الشهوات والأهواء التي تطلقها فلسفاتهم «الليبرالية و لديكتاتورية»، وقد أدان القرآن ذلك بقوله تعالى : ﴿ أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ ﴾ [الجاثية : ٢٣].

إن الوثنية اليونانية والرومانية فتحت الطريق أمام البشر ليجروا وراء أهوائهم ويقدسوها ويعبدوا شهواتهم وغرائزهم ويطلقوها بدون حدود إلهية، تحت اسم الليبرالية بالنسبة للأفراد كافة، وتحت اسم الديكتاتورية لمن يفرضون على الشعوب سلطتهم المطلقة باسم الديكتاتورية أو الإقطاعية . . هذه الفلسفات الأوروبية تعطي الإنسان الحق في نظرهم أن يفعل كل ما يستطيع فإذا كان غنياً أو مستبداً فإنه يستطيع أن يستغل غيره ويستعبده، حتى قال فيلسوفهم سقراط : إن الرق نظام عالمي، وأصبح مبدأ السيطرة هو المميز العنصري الذي تمكن به الأوروبيون من أن يستغلوا العالم بحجة أنهم قادرون على ذلك ما دام الآخرون ضعفاء أو متخلفين عنهم؛ أما الإسلام فقد جاء ليطهر العقيدة وفرض القرآن العبودية والعبادة لله وحده والخضوع لشريعته بدلاً من الذلة أمام أصحاب السلطات الاستبدادية المستكبرة . .

الحضارة الغربية في أصلها حضارة وثنية رومانية، ولما اعتنقوا المسيحية أصبحت تسمى بأنها مسيحية، لكن رواسب العقيدة الوثنية استغلت المسيحية وأفسدتها وحرَّفتها وأدخلت فيها تأليه المسيح وعبادة الأهواء والشهوات باسم فلسفة القوة أو مبادئ الليبرالية والديكتاتورية معا؛ هذه الوثنية الفلسفية في حضارتهم هي أخطر

رواسب الجاهلية اليونانية والرومانية وهي الآن محور ما يسمى بالليبرالية التي ترفع شعارها النظم الغربية والتمييز والاستعلاء العنصري للرجل الأبيض الذي يسمح لها بأن تدعي السيطرة على العالم طالما أنها قادرة على ذلك بسبب قدرتها العسكرية وتفوقها المالي والاقتصادي، وإن شاء الله عندما تزول هذه القدرة وهذه السيطرة ـ لأن لها نهاية حتمية ـ فسوف تزول معها هذه الفكرة العنصرية؛ ولذلك فعلينا نحن أن نعمل لتطهير المجتمع الغربي من ميراث وثنيتهم اليونانية وهي عنصرية الرجل الأبيض، وهي نزعة عصبية أخطر بكثير مما ورثته مجتمعاتنا في الماضي من التقاليد الأسرية والقبلية .

إن الفساد العصري قد أصبح أخطر بكثير من الفساد الذي شكونا منه خلال عصور تاريخنا الإسلامي والذي ورثنا بذور سيئاته من العهود الجاهلية القديمة التي عطلت الشورى في الدول الإسلامية بواسطة الملك العضوض الذي مكن المتغلبين من ممارسة السلطة التنفيذية المطلقة، ولكن أصالة الحضارة الإسلامية وقوة العقيدة والفقه الإسلامي أوقفت هؤلاء السلاطين والحكام المستبدين في الدول الإسلامية عن التدخل في التشريع وفي الفقه والقضاء إلى حد كبير وحفظت للفقهاء الأمناء والعلماء الأحرار والقضاة المجتهدين قدراً كبيراً من الاستقلال كانوا يتمتعون به إزاء سلطات الدولة وخصوصاً أن الأوقاف كانت هي التي تمولهم وتمول مجالس العلم في بيوت الله . .

ولكن بكل أسف فإن كل ما نقلناه في العصر الحديث من أنظمة أوروبية تجاهلت سيادة الشريعة بل فرضت على دولنا تعطيلها وأصبحت سيادة الدولة تمنحها ما يسمى بسلطة التشريع وسلطة صنع القوانين الوضعية دون تقيد بأصول شريعتنا الإلهية ومبادئها وأحكامها، وبهذه القوانين الوضعية والدساتير المستوردة نفذوا جميع خططهم **لتضخيم سلطة الدولة وتغولها** وأصبح تغول الدولة وزيادة سلطتها وسيطرتها هو أخطر ما تواجهه شعوبنا في العصر الحديث، بل تواجهه شعوب العالم جميعاً .

إن شعوب العالم جميعاً كلها تبحث عن وسيلة لوقف سرطان تغول الدول وسيطرتها الشمولية التي أوجدت ما يسمى وثنية الدولة أو السلطة، وقد كانت الدول الشيوعية أبرز النظم التي تمكن الدولة من التغول حتى أوجدت هذه الوثنية «العصرية» باستيلائها على جميع وسائل الإنتاج وتمليكها للدولة بحجة الاشتراكية التي تعتبر أن الدولة تملك توزيع الأرزاق على الناس وتستذلهم بذلك لأنهم أصبحوا كلهم أجراء عند الدولة وإسرافها في اضطهاد بعض المواطنين بحجة إبادة الطبقة البرجوازية، حتى أصبحت الدولة الاشتراكية أكبر رأسمالي وأخطر رأسمالي في العالم وهذا ما أدى أخيراً إلى ضعف هذه المجتمعات وانهيارها، وكان الانهيار نتيجة منطقية لهذا الحكم الشمولي.

ولكن انهيار الشيوعية لم يضع حداً لما نشاهده من مظاهر وثنية الدولة في كثير من الدول الأخرى خصوصاً في العالم الثالث في النظم الانقلابية التي تريد بكل وسيلة أن تتسلح ضد المعارضين والمقاومة الشعبية وذلك باستعمال ما تسميه سلطة التشريع الوضعي، فتضع ما تشاء من الدساتير والقوانين لتفرض بها سلطتها على هواها وتقضي على كل صاحب فكر حر يمكن أن يقاومها أو يكون بديلاً عنها، فهي لا تقصر حربها على من يقاومونها بل بدأت تعلن الحرب على كل طاهر نظيف نقي صاحب رأي حر، لأن هذا النقي الصالح صاحب الرأي الحر سيبقي أمام الشعب بديلاً عن حكام هذه النظم ودليلاً على فسادها، **فلم يعد الهجوم مقصوراً على المعارضين وإنما شمل أيضاً جميع الصالحين والأحرار** وما دامت النظم فاسدة وحولها حاشية فاسدة فإن هؤلاء الفاسدين يجعلون هدفهم إقصاء جميع العناصر الصالحة عن السلطة؛ كما أن النقود الرديئة تطرد الصحيحة من السوق حسب نظرية «جريشام» في الاقتصاد السياسي فقد أصبح القضاء على كل عنصر صالح هو هدف الحاشية الفاسدة في الدول الاستبدادية، إن تغول الدولة هو أكبر معضلات النظم السياسية في العصر الحديث، و الإسلام الذي قضى على الوثنية هو الوحيد الذي يقدم للعالم حصانة ضد وثنية الدولة ويضع نظاماً دستورياً جديداً يحد من تغول الدولة وينزع سلطة التشريع

منها، لأن التشريع أساسه كتاب الله وسنة رسوله (ﷺ) واستنباط العلماء المجتهدين وأصحاب الفكر والفقهاء والعلماء المستقلين عن الدولة؛ لا فقهاء السلاطين أو أعوانهم وأشباههم من رجال القانون الوضعي وصانعي القوانين المنافقين.

عندما نضع خطة دستورية شرعية لإصلاح مجتمعنا عن طريق تحجيم سلطة الدولة ووقف تغولها بنزع سلطة التشريع منها وإعادة السيادة للشريعة بدلاً من سيادة الدولة نستطيع أن نقدم لشعوب العالم النموذج الوحيد الذي يمكن أن يقتدوا به للقضاء على هذا الداء الوبيل الذي استشرى في العالم الحاضر وهو تغول الدول وشمول النظم السياسية الاستبدادية.

إن هذا التغول انتقل الآن من النظم الإقليمية أو القطرية أو الدول إلى ما يسمى بالمنظمات الدولية أو العالمية التي تعمل لصالح جهة واحدة أو دولة كبرى أو إمبريالية رأسمالية صهيونية مسيطرة أو ما يسمونه القطب الواحد الذي يعني السيطرة والإمبريالية الأمريكية العالمية. إن هذه الإمبريالية الأمريكية ذاتها أصبحت مستذلة وخاضعة لسيطرة الرأسمالية العالمية التي تسيطر عليها الصهيونية.

إن التغول والطغيان امتد من الدول إلى المنظمات الدولية العالمية، حتى رأينا النظام العالمي الجديد قد تغول وأصبح يسعى لإبادة شعوب بأكملها وإقصائها من المجتمع وحرمانها من الوجود وإفنائها كما هو حادث فيما يتعلق بشعب فلسطين والعراق والسودان وليبيا بحجج مصطنعة واهية، وكل ذلك بقصد إلزام الحكام بالاستسلام لإسرائيل وتنفيذ الخطط الصهيونية لمحاصرة الشعب الفلسطيني وإبادته واقتلاع جذور الفكر الإسلامي الذي يفرض الجهاد، ونحن نرى أيضاً الخطط الصربية لإبادة الشعب البوسني والكوسوفي وأخطار التطهير العرقي في دول البلقان، وأخيرا الخطط الأمريكية الصهيونية والقوى الأجنبية التي سارعت بحجة الدفاع عن الكويت لتصل إلى الاستيلاء على الكويت والعراق والخليج والنفط وذلك من أجل السيطرة على العالم العربي كله..

إن تغول السلطة الذي بدأ تغولاً قطرياً أو قومياً في العصور الأخيرة قد توسع نطاقه وأصبح تغولاً دولياً باسم النظام العالمي، وهذا النظام العالمي ليس إلا سلطة عالمية ابتكرتها الإمبريالية لكي تفرض بواسطتها نفوذها على بلادنا وعلى العالم كله وهي بالذات تقصد أولا منطقتنا لأنها الهدف الأول للصهيونية .

لذلك فإن واجبنا هو أن نستمر في المقاومة والصمود ونعمل على بناء ثقافتنا ونظمنا السياسية على ضوء المبادئ الإسلامية التي تفرض **سيادة الشريعة واستقلالها واستقلال العلم والفكر** لأنه هو وحده المكلف شرعاً باستنباط الأحكام وتنميتها وتحجيم الحكومات والسلطات السياسية سواء كانت تعمل باسم الحكومة أو باسم الدولة أو باسم الحزب الشيوعي أو غيره من الأحزاب المصطنعة أو الفئات العسكرية التي تفرض سيادتها باسم مجلس قيادة الثورة أو الدكتاتور أو الزعيم الأوحد أو كانت تعمل باسم المجتمع الدولي، الذي تسيره وتدعمه الإمبريالية الأمريكية أو الإمبريالية الرأسمالية العالمية في النظام العالمي التي هي في الواقع مجرد قناع تختفي وراءه القوى الصهيونية و تستعمله لصالحها، إننا نحذر العالم كله من أنه سائر نحو عصر جديد تستشري فيه الصهيونية وتفرض إرادتها من خلال ما يسمى بالنظام العالمي الجديد الذي تسيطر عليه أمريكا وحلفاؤها المتحالفين مع الصهيونية أو الخاضعين لها . .

إننا كنا نشكو من تدعيم الإمبريالية للحكومات الوطنية الاستبدادية والتي تبيح لها بل تفرض عليها تزوير الانتخابات والاستفتاءات، وقد جاء اليوم الذي وجدنا هيئة الأمم التي تسيرها الإمبريالية تتولى هي تزوير الاستفتاءات في تيمور الشرقية لانتزاعها من أندونيسيا واتخاذها قاعدة لأساطيل أمريكا وطائراتها وإضعاف أندونيسيا لأنها مسلمة، وهم يحاولون ذلك في جنوب السودان، بعد أن فشلوا في فصل بيافرا عن نيجيريا . . .

(٦٢) ب ـ من احتكار المال إلى السيطرة الاقتصادية العالمية :-

إن الملك العضوض الذي فرض سلطانه على شعوبنا خلال عصور الدول الإسلامية الاستبدادية قد مكن لسيطرته باستيلاء الحكام المستبدين على بيت مال المسلمين للإنفاق منه على شهواتهم وعائلاتهم وحاشيتهم وأعوانهم وجيوشهم من المماليك والجواري والمرتزقة والمنافقين . . واعتبرنا هذا الاستيلاء خيانة لأن شريعتنا تعتبر بيت المال ملكاً للأمة- وأن أولي الأمر أمناء على بيت المال ليس لهم الحق في الإنفاق منه إلا في مصارفه الشرعية التي حددتها شريعتنا بدقة وتفصيل بنصوص في الكتاب والسنة التي التزم بها الخلفاء الراشدون . .

وبقدر ما كان بيت المال مخصصاً لمناهج التكافل والتضامن الاجتماعي على أساس العدالة والمساواة بين الجميع . . في عهد الشورى التي قامت عليها الخلافة الراشدة فإنه بعد ذلك تحول في عهد الملك الاستبدادي الوراثي إلى الأداة الأولى للتمكين للمسيطرين الذين اغتصبوا الولاية واحتكروا السلطة وزادوا في أساليب الاستعلاء والبغي وقهر الشعوب وإذلالها . .

لكن العصر الحديث جاء بما هو أسوأ من ذلك وأشد خطراً، بسبب العوامل الاقتصادية التي جاءت بها الثورة الصناعية . .

إن الثورة الصناعية بدأت في أوروبا ومكنتها من استخدام الآلات والتوسع في الإنتاج الكبير الذي زادها غنى وثروة وقوة دفعتها إلى الغزوات الاستعمارية وسهلت لها الانتصار على مقاومة الشعوب الأخرى وخاصة شعوبنا مما مكنهم من فرض احتلالهم على كثير من أقطارنا واستمراره زمناً طويلاً ولم تنسحب جيوش الاحتلال الاستعمارية إلا بعد أن تركت وراءها في بلادنا جيوشاً أشد خطورة علينا؛ لأنها تضم فرقاً عدة تقيم بيننا، ممن انتفعوا من ممالأتهم للعدوان الأجنبي ومعاونة المعتدين المحتلين لبلادنا والعمالة لهم لدرجة جعلتهم مرتبطين مالياً واقتصادياً بل وثقافياً وسياسياً بالقوى الأجنبية، واستمر هذا الارتباط وزاد بعد جلاء جيوش الاحتلال وبداية عهد الاستعمار الجديد الذي وصل فيه اختلال التوازن الاقتصادي بين الإمبرياليين وشعوب

العالم الثالث من المستضعفين إلى درجة فاحشة جعلت الأغنياء يزدادون كل يوم غنى بينما الفقراء يزدادون فقراً . .

هذا الخلل في التوازن الاقتصادي هو الذي مكنهم من العدول عن أساليب الاستعمار القديم والاعتماد على أساليب الاستعمار «الجديد» الذي يستخدمون فيه سلاح السيطرة الثقافية والاقتصادية والضغط السياسي بدلاً من الحروب الاستعمارية . . ومكنهم من ابتكار هذا السلاح الجديد الذي ندرسه وهو «سلاح الفتن العصرية» . . بدلاً من أسلحة الجيوش التقليدية . . أو بالإضافة إليها .

إن صناعة الفتن العصرية هي بلا شك نماذج لما يستطيعه الاحتكاريون المستكبرون في العالم من استخدام سيطرة المال باعتباره أكبر سلاح لإذلال الأفراد والشعوب وإفقارها ودفعهم دفعاً إلى مستنقع الفتن التي تمزق مجتمعاتهم حتى إن الحكومات والدول الوطنية أصبحت تستجدي من الإمبرياليين القروض والمساعدات الأمر الذي أدى بهم إلى التبعية للقوى الأجنبية الطامعة بل أنهم يساعدونها في استغلال شعوبهم وقهرها بدلاً من أن يكونوا مدافعين عن سيادتها واستقلالها وعاملين لعزتها ونهضتها وتقدمها كما كانت تظن تلك الشعوب . .

وأخطر ما في هذه الفتن من مساوئ هو أن صناعتها قد مكنت قوى الاستكبار والعدوان الإمبريالي من أن **تصوِّرها للناس جميعاً على أنها فتن «داخلية»** وأن سببها ينحصر في فساد مجتمعات العالم الثالث وتخلف الشعوب وانحطاط أخلاق الأفراد إلى حد أنهم يقتتلون وتتصارع طوائفهم وطبقاتهم وأحزابهم وزعامتهم وعامتهم دون أي أمل في وقف هذا الصراع «الداخلي» إلا بالاستنجاد بالقوى الأجنبية التي كانوا يحاربونها في عهد الاستعمار التقليدي من أجل الجلاء والاستقلال . . لكنهم في عهد الاستعمار الجديد واستخدامه سلاح الفتن «العصرية» وتقدم هذه الصناعة يوماً بعد يوم . . يسيرون الآن في اتجاه معاكس حيث يسعى كل فريق من المتنافسين والمتقاتلين لاستجداء تلك القوى الإمبريالية لتمده بالسلاح وبالمال والتأييد السياسي

ولو اقتضى ذلك أن يتخلوا عن استقلالهم وعن سيادتهم بل وكرامتهم وإنسانيتهم ذاتها . . .

ولا يقف أثر هذه الفتن العصرية عند ذلك بل إن العامة والجماهير الساذجة في بلادنا قد لا تجد لها في بعض الأحيان مخرجاً من مستنقع هذه الفتن التي تزيدهم فقراً وذلاً وبؤساً إلا أن تقنع كثيراً من أفرادها كل يوم بأن عهد الاحتلال الأجنبي كان نعمة كفروا بها وأن ما كان يردده الاستعمار وأعوانه وفلاسفته وإعلامه من أن تلك الشعوب المتخلفة كانت في حاجة حقيقية للاحتلال الأجنبي وأن الاستعمار كان مشروعاً تمدنياً لأن الحكام الأجانب كانوا من نوع أفضل بكثير من الحكام «الوطنيين»، بل من الوطنيين جميعاً سواء كانوا حكاماً أو محكومين . . وما حدث في جزيرة «إنجوان» بجزر القمر ومحاولات بعض زعمائها إعادتها إلى الاحتلال والاستعمار الفرنسي دليل على ذلك . .

إنهم يستغلون الفقر في بلادنا كما استغلوا الفساد الأخلاقي، واستغلوا المطامع والأهواء لدى فريق منا، لماذا ؟ . . لأن الإمبريالية الغربية تنشر عبادة الأهواء والشهوات؛ بل إنها تحاول فرضها في مجتمعاتهم أولا ثم في مجتمعاتنا رغم أن القرآن حذرنا منها وصورها نوعاً من الوثنية بقوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾.

لقد لاحظ كثيرون أن الشهيد «سيد قطب» عندما تكلم عن جاهلية القرن العشرين توسع في ذكر مساوئ الفساد الأخلاقي والتسيب الجنسي الذي أصبح عقيدة أساسية في أمريكا وفي الحضارة الأوروبية بل أصبحوا يعتبرونه «ليبرالية» و«حرية ديمقراطية» يدافعون عنها ويريدون فرضها علينا .

إنهم يريدون أن يفرضوا علينا انحلال الأسرة وعدم الزواج وعدم الإنجاب والعلاقات الجنسية المتحررة بدون زواج فضلاً عن تعاطي الخمور والجري وراء الشهوات التي لا حدود لها، إن ما تعتبره شريعتنا جرائم مثل الزنا والخمر والفجور يعتبرونه الوضع الطبيعي الذي ينسجم مع عقيدتهم في عبادة الأهواء والغرائز حتى أن «فرويد» حوّل ذلك إلى فلسفة في نظريته النفسية وزعم أن الغرائز الجنسية هي التي

تحكم كل حياة الإنسان وتصرفاته من طفولته إلى شيخوخته وكل ما عمله الإنسان من حضارة إنما كان نتيجة تطلعاته الجنسية ورغباته الجسدية فالجنس يسيطر على الطفل، والطفل إنما يرضع من أمه لأنه يحبها جنسيا ويكره أباه لأنه يزاحمه في التمتع بها، وهو ينازع أباه في السيطرة على أمه، إن كل ما قاله «فرويد» عن سيطرة الجنس على شخصية الإنسان في نظريته يفسر لنا ما يميز الحضارة الأمريكية بالذات والغربية بصفة عامة من أن إطلاق العلاقات الجنسية دون حدود قد أصبح هو شعار الليبرالية في ديمقراطيتهم حتى أنهم يجيزون زواج الرجال بالرجال وهو اللواط والسحاق بين النساء ويعتبرون هذا الشذوذ نوعاً جديداً من الأسرة ويريدون أن يفرضوا علينا ذلك.

ليتهم يكتفون بما عندهم من انحلال، لكنهم يريدون منا أن نضع قوانين تمنع الشباب من الزواج المبكر.. لأن الزواج سيؤدي إلى الإنجاب وزيادة عدد السكان عندنا وهم يخشون ذلك؛ ولذلك يريدون أن يفرضوا علينا أن نبيح العلاقات غير المشروعة خارج نطاق الزواج لأنها لا تؤدي إلى إنشاء أسرة ولا إلى إنجاب أولاد؛ ويريدون أن نقنن اللواط بين الرجال والسحاق بين النساء ونعتبر ذلك نوعاً جديداً من الأسرة التي لا تنجب أولاداً، وأن نشجع الزنا للمتزوجين خارج الزواج؛ لأن هذه العلاقات خارج الزواج تؤدي إلى الغلو في استعمال موانع الحمل حتى أصبحت صناعة موانع الحمل هي من أكبر الصناعات رواجاً عندهم ويريدون الآن أن نشتري منهم هذه الأشياء لنفسد شبابنا وندفعهم دفعاً إلى العلاقات الجنسية بدون زواج لأنهم في هذه العلاقات لا يريدون أولاداً، وإذا جاء الأولاد يقتلونهم أو يلقونهم في الشوارع، لقد رأيت بعيني في شوارع القاهرة إعلانات ضخمة عن «العازل» المطاطي باسم TOPS ليشجعوا الناس على شرائها..

إن الفساد الأخلاقي والانحلال هو ثمرة الحضارة «الأوروبية» المبنية على عبادة الأهواء بحجة أن إطلاق شهوات الإنسان وحريته معناها أن تكون شهواته مقدسة أو مطلقة بدون حدود فرضها الله بل تكون حرة كما تمارسها الحيوانات جميعها..

نحن نصف ذلك بأنه جاهلية بمعنى أنهم جعلوها عقيدة وفلسفة، وحولوها إلى نظرية يريدون فرضها على العالم لكي يمنعوا النمو في سكان الشعوب الفقيرة ويضمنوا لأنفسهم استمرار السيطرة واحتكار أموال العالم وثروات الشعوب واستغلالها واستعبادها وإبادتها عند الاقتدار، إنهم يبيدون من يقف في طريق خططهم كما أبادوا الهنود الحمر والسكان الأصليين في استراليا؛ وحاولوا ذلك في جنوب أفريقيا وكما يبيدون الآن شعب فلسطين ويريدون أن يبيدوا شعب السودان العربي المسلم أيضاً وشعب الصومال المسلم . .

يريدون أن يقيموا لدى كل شعب قواعد عسكرية في بلاده أو يحتلوها يجب أن يخضعوه ويزيلوه أو يبيدوه؛ من يستطيعون إخضاعه من الشعوب يصبح مستعبدا وهذا هو الرق الجديد أما من يقاوم مثلما يفعل الشعب الفلسطيني أو الشعب السوداني فإن الاستعمار يعمل كل وسيلة لحصاره حتى يباد ويذل، وفي البوسنة والشيشان يشجعون الصرب والروس على التنكيل بالمسلمين وإبادتهم وفي بعض البلاد بكل أسف يستعملون في الإبادة حكاما وطنيين من أجل المال .

ثم إنهم يستعملون سلاح التضليل والغش والخداع ويصورون الحصار الذي يفرضونه على ليبيا أو على العراق بقصد إخضاع الحكام لإرادتهم؛ ولكن الحقيقة هي أنهم يريدون إذلال الشعب ذاته وإبادته عند الاقتضاء لكي يخضع لإرادتهم بعد أن سلطوا عليه الديكتاتوريات المستبدة كل هذه السنوات الطويلة والآن يضيفون للديكتاتوريات الفقر والجوع والحصار الذي يقتل الأطفال والنساء ويضعف المجتمع كله؛ وهم يحاصرون الشعوب العربية التي لا تريد أن تعترف بإسرائيل أو لا تريد أن تمكن الحكام من هذا الاعتراف وجريمة هذه الشعوب في نظر النظام العالمي هي أنهم فيما سبق عارضوا الصلح والسلام مع إسرائيل واستمروا سنين طويلة ينادي حكامهم بالصمود والتصدي ويصعب عليهم الآن أن يشاركوا في الصلح مع إسرائيل .

لقد رأوا أنه لا بد من أن يجوع الشعب نفسه ويرى الموت والهلاك ليفرض على حكامه أو يقبل من هذه الحكومات أو الحكومات التي تأتى بعدها أن تصطلح مع إسرائيل لكي يسمح لها الإمبرياليون أن تتاجر وتتعامل مع أشقائها وجيرانها . لو فرض أن الشعب العراقي أو الشعب الليبي قبل أو استطاع إقامة حكومة تتعاون مع إسرائيل لفتحت أمامه جميع الأبواب بل وخزائن بعض الدول الشقيقة أو المجاورة التي هي الآن تحاصره بأمر القوى العالمية التي تدعي أنها تمثل «المجتمع الدولي» .

إن الإعلام العالمي الذي تسيره الإمبريالية يمارس الخديعة الكبرى ويصور المعركة ضد العراق وليبيا على أنها معركة بين النظام العالمي وبين نظام صدام أو القذافي ؛ وهذا غير صحيح ، الهدف هو الشعب العراقي والمجتمع العراقي والشعب الليبي أو المجتمع الليبي . الليبيون الذين يرفضون الصلح الإسرائيلي يريدون إذلالهم لكي يسيروا في الطريق الذي سارت فيه مصر والأردن ومنظمة التحرير في فلسطين . لقد كانت كثير من الدول العربية تقاطع منظمة التحرير الفلسطينية بحجة أنها وقفت مع العراق في هجومه على الكويت ولما عقدت منظمة التحرير مع إسرائيل اتفاقيات الاستسلام في أوسلو أصبحت مقبولة الآن وأصبحت تفتح لها جميع أبواب الدول العربية التي كانت تقاطعها وتنبذها مما يدل في نظر البعض على أن الدول التي قاطعتها من قبل هي التي اضطرتها اضطرارا إلى أن تخضع لإسرائيل وتوقع معها اتفاقية أوسلو . وعندما يوقع القذافي على أوسلو وعندما يوقع صدام على أوسلو هو أو الحكومة التي تأتي بعده سيعود العرب جميعاً إلى التعامل والتعاون معه وينسوا جميع خطاياه بأمر الإمبريالية العالمية التي تحركها الصهيونية الآن .

يؤسفنا أن الإعلام العربي عندنا يعرف ذلك كله ولكنه أصبح ذيلا للإعلام العالمي حتى أنه لم يذكر أحد في أي صحيفة عربية أو على لسان أحد أن الشعوب التي تحاربها الإمبريالية مثل (الشعب السوري والعراقي والجزائري والليبي والسوداني) إنما تذل وتحاصر الآن بحجج مختلفة أو مختلقة ؛ لكنها تحاصر لأنها **هي التي أنشأت جبهة الصمود والتصدي لمقاومة كامب ديفيد وسياسة الاستسلام**

لإسرائيل والآن تذل هذه الشعوب وتحاصر وتقتل قتلاً حتى تضطر لأن تقبل حكومة تتصالح مع إسرائيل وسترون في المستقبل أنه عندما توجد حكومة في تلك البلاد تتصالح مع إسرائيل سيرضى عنها النظام العالمي. وستبقى دكتاتورية القذافي وصدام ويضاف لها الحصار والمقاطعة إلى أن يصبح الشعب في تلك البلاد راغباً وقادراً على إيجاد حكومة ذليلة توقع الاستسلام لإسرائيل كما وقعت غيرها ممن ترضى عنهم الإمبريالية حالياً.

نحن الآن في عام ٢٠٠١ م وأرجو أن تذكروا هذا؛ أنه إذا قدر الله ووجدت في العراق وفي سوريا وفي ليبيا وفي السودان وفي الصومال حكومات تستسلم لإسرائيل وتوقع معها أوسلو أو ما يقارب أوسلو فإن هذه الشعوب سيرفع عنها الحصار ويصدر عنها العفو من الإمبريالية العالمية بل وقد يسارع العرب من إخوانها وأشقائها إلى مساعدتها والتعاون معها بدلاً من محاصرتها كما يفعل كثيرون الآن تنفيذاً لأوامر الإمبريالية العالمية وإرضاءً لما يسمونه النظام العالمي الذي أصبح أداة لصالح الصهيونية ومتحيزاً لإسرائيل ضد العالم العربي والإسلامي، لا حباً في إسرائيل ولا اقتناعًا بما تقوم به ولكن لأنها في نظرهم رأس الجسر الدائم للإمبرياليين يمكنهم من إتمام إخضاع هذه المنطقة الاستراتيجية للسيطرة الإمبريالية.

إن أمريكا تظن أنها القطب الأوحد للإمبريالية لكن هذا الظن لن يدوم طويلاً فسوف نرى قريباً أنها هي أداة في يد قوى رأسمالية عالمية تحركها وتوجهها الرأسمالية الصهيونية، وحتى هذه الصهيونية سوف تكتشف أيضاً أن قوى الفساد وعناصر الشر التي تتحالف معها الآن سوف تقضي عليها، وسيرى العالم كله أن طريق النجاة الأوحد هو طريق الإيمان بالله والالتزام بهديه وشريعته . . إذا وجدت منا من يحسن عرضها والدفاع عنها والالتزام بمبادئها وأصولها . .

إن ما يسمى بالنظام العالمي المالي ليس إلا الإمبريالية المالية والشركات العالمية المتحكمة في شعوب العالم جميعاً كبيرها وصغيرها من أجل تنفيذ أهدافها، ومن بين

هذه الأهداف السيطرة على بترول الشرق الأوسط والعالم العربي والعالم الإسلامي، وكل أسباب غير ذلك يرددها رجال السياسة وأجهزة الإعلام إنما هي زور وبهتان؛ هذا هو الذي يجب أن نفهمه؛ وإذا كانت هذه الإمبريالية العالمية تعمل لصالح إسرائيل أو لصالح الصهيونية فذلك لأنها هي مخلب قط لها وهي تعمل لحسابها لأنها قاعدة الهجوم على المنطقة بأكملها. وهم يطلبون منا أن نستسلم للصهيونية وإسرائيل لأننا بذلك إنما نستسلم للإمبريالية العالمية التي تريد أن تتحكم في النفط العربي والإسلامي؛ وأيام أوبك توصلت الدول المنتجة للبترول إلى أنها تفك حصار الشركات المنتجة وتتحكم هي في كمية الإنتاج وسعر البترول إلى حد كبير؛ وبعد ذلك قضوا على أوبك وعلى كل قوة ذاتية في داخل هذا العالم العربي حتى تعود للشركات السلطة المطلقة في التحكم في بترول المنطقة العربية وهم يعتقدون أن إسرائيل هي الخنجر المسموم الذي يضعونه في صدر هذه الأمة يمنعها من أن تتحرك ومن أن تتكلم عن حقوقها في بترولها الذي يستخرج من بلادها. . لقد نقلت بعض الصحف أن وزيرة الخارجية الأمريكية، وهي يهودية، قالت في زيارتها لإحدى البلاد العربية، إن التقارب مع أمريكا وتحسين العلاقات معها يمر عبر إسرائيل . . .

إسرائيل عبارة عن خنجر مسموم لقتل هذه الأمة العربية يستعملونه لإذلال حكامها ومثقفيها وعامتها بدليل أننا الآن نرى العالم كله يضج ويعمل مظاهرات واحتجاجات على أعمال إسرائيل العدوانية ضد الفلسطينيين ولا يتحرك شارع واحد في العالم العربي كله؛ ليس عندنا شارع توجد فيه مظاهرة ضد إسرائيل؛ في إسرائيل مظاهرات ضد إسرائيل وفي أمريكا وفي العالم كله إلا العالم العربي، لماذا؟. . لأنه سُجن . . لأنه قُيد، ومن الذي قيده . . العدوان الصهيوني الواقف على رؤوس الحكام، هؤلاء الحكام هم أنفسهم يقولون إننا لا نستطيع غير هذا، وهذا صحيح . لكن هم الذين قبلوا هذا الوضع لكي يبقوا؛ من يريد أن يقاوم هذا الوضع الذي تفرضه إسرائيل وأمريكا يجب أن يكون مستعداً للتخلي عن منصبه؛

ولا يوجد في أي نظام حاكم في البلاد العربية في الوقت الحاضر من هو مستعد للتخلي عن السلطة، كل نظام مهمته الأولى والوحيدة هي أن يبقي فلا يمكن أن يعرِّض نفسه لخسارة الموقع الذي يوفر له مزايا لا يحلم بها عامة مواطنيه؛ لأنه لا يوجد شعب له سيادة ولا توجد أمة ولا قاعدة شعبية.

في البلاد الديمقراطية نرى الوزير يكون وزيراً اليوم وغداً يكون محامياً أو طبيباً ويبقى محترماً مكرماً ولا يشعر أحد بأنه خسر كثيراً، لأن الشرف الأكبر هو الانتماء إلى شعب حر.. يعتز أفراده بكرامتهم، وسيادتهم، ولا تكون العزة حكرا لمن يمارسون سلطة الحكم ومناصبه..

هذا هو مُركَّب النقص الذي يصيب نفوس الأفراد والشعوب الفقيرة ويستغله عملاء القوى الأجنبية في كثير من بلادنا الذين يسمون أنفسهم «مثقفين» أو «متنورين» لترويج الدعاية للعولمة التي يقصدون بها التبعية الحتمية المفروضة على الشعوب وحكامهم المستضعفين الفقراء الذين يجب عليهم أن يستسلموا لهيمنة المتجبرين الأقوياء لأنهم يحتكرون الثروة والنفوذ والسيطرة والاستكبار في العالم كله لأن العالم كله أصبح «قرية» واحدة يحكمها «نظام عالمي جديد» له قطب واحد له النفوذ والثروة والقوة ولم يعد أمام الضعفاء في زعمهم إلا سبيل واحد هو الخضوع والذلة والاستسلام لسيطرته.. وهي السبيل التي يروجون لها ويحترفون هذا الترويج لكي يحصلوا على السحت والمال الحرام الذي يمن عليهم به ساداتهم المستكبرون المسيطرون على العالم.. ولا يفكرون في الاستغناء عنه لأن ذلك معناه أن يشاركوا عامة شعوبهم الفقراء المستضعفين فيما هم فيه من بلاء وبؤس وشقاء. إنهم لا يتورعون عن مشاركة الاستكبار في إذلاله كل يوم.. مقابل ما يحققه لهم من منافع ومغانم على حساب شعوبهم..

ومن الغريب أن من أول المروجين لهذه الدعايات الانهزامية والاستسلامية في بلادنا كانوا ممن يروجون للدعايات الشيوعية الماركسية وعملاء الاتحاد السوفييتي الذين كانوا ينفذون خطة الاتحاد السوفييتي بأن يقاوموا إمبريالية الكتلة الغربية

وأصبحوا اليوم عملاء للنظام العالمي الجديد الذي تسيِّره أمريكا وكتلتها الغربية وصاروا دعاة للاستسلام له بحجة التنوير الذي يقصدون به «تحرير» الشعوب الفقيرة من دعايات الإسلاميين والوطنيين الذين يصرون على مقاومة العدوان الأجنبي والسيطرة الإمبريالية ويتقدمون صفوف الجهاد ضد سيطرة النظام العالمي الجديد وحلفائه من الأمريكيين والصهيونيين وعملائهم من المستغلين المحتكرين ويحيون مبادئ شريعة الإسلام التي تفرض التضحية والجهاد والاستشهاد في المقاومة الإسلامية حتى لا يسيطر الكفار وأعوانهم على بلاد المسلمين وشعوبها . .

لقد أصبحت الشريعة الإسلامية الإلهية هي العدو الأول لتنويرهم حتى أن بعضهم يصف المطالبين بالالتزام بها بأنهم «ظلاميون» رجعيون بل وإرهابيون كما تدَّعى الإمبريالية العالمية ، وبذلك أصبح هؤلاء «التقدميون» المزعومون المأجورون تدريجيا حلفاء لكل من يعتدي على بلادنا بزعم أنهم في نظرهم «ديمقراطيين» متقدمين ومتنورين وأولهم الصهاينة الذين أنشأوا في منطقتنا «واحة للديمقراطية» يريدون أن تصبح كعبة يزورها دعاة الاستسلام الذي يسمونه «السلام الإسرائيلي» الذي حل محل السلام الروماني الذي قامت عليه تلك الإمبراطورية الأوروبية في الماضي . .

إن العامل الاقتصادي والمالي يتمثل الآن في زيادة احتكار المستكبرين للثروة في بلادهم وبلادنا ، وهو الذي أوجد صناعة الفتن العصرية ويمول أجهزة المخابرات التي تدبرها ، ولم يعد كما كان محدودا في نطاق السيطرة على بيت المال الذي اعتبرناه أول أسباب الفتن الداخلية في بلادنا في الماضي ، لكن الاحتكارات المعاصرة أخطر بكثير من ذلك الاحتكار المحدود لبيت المال والذي مكن للنظم الاستبدادية في بلادنا ، لأن الاحتكار العصري يمكِّن للإمبريالية أن تزيد سيطرتها وتفرضها على العالم كله ، سواء في بلادنا أو بلادهم . .

ومما يؤسف له أن كثيرين من الماركسيين الذين كانوا يدَّعون أنهم يقاومون الطبقات البرجوازية في الدول الرأسمالية ويطالبون بالقضاء عليها أصبحوا الآن من أعوان البرجوازية

العالمية التي هي طبقة مسيطرة مستغلة على المستوى العالمي وليس فقط على المستوى الداخلي كما كان الحال من قبل عندما نشأت دعوات الشيوعية والاشتراكية الماركسية بدعوى مقاومة سيطرة الرأسمالية على العمال والبروليتاريا . وها هم الآن تلاميذ تلك الدعوات ذاتها وعملاؤها المأجورون يصبحون متحالفين مع الطبقات الاحتكارية والدول المستكبرة المستغلة عالميا ويساعدونها في حربها ضد الإسلام وشريعته التي تفرض علينا الجهاد ضد نفوذهم واستكبارهم واستغلالهم . .

هذه ليست في نظرنا إلا «بعض» نتائج السيطرة المالية للقوى الإمبريالية في العصر «الحديث»، وهي في نظرنا أول دعائم صناعة هذا السلاح الجديد الذي نصفه بأنه ««فتن عصرية»، حيث أصبح فقر الشعوب المستضعفة أول حليف لأعدائها وأول هدف لخططها، فهم يزيدون في فقر شعوبنا لإذلالنا.

(٦٣) جـ ـ رواج أسواق النفاق :ـ

بقدر ما يتسع نطاق الاستبداد يروج معه سوق النفاق؛ لذلك تمكن الحكم الشمولي في عصرنا الحاضر من زيادة طوائف المنافقين ورواج أسواق النفاق في مجالات متعددة نشير إلى أهمها : -

١ـ النفاق الإعلامي :

أول طوائف المنافقين الذين أعلن القرآن عليهم الحرب وأدانهم هم الشعراء الذين كانوا يقومون في مجتمعات الجاهلية بمهمة «الإعلام» قبل أن تتطور وسائله وتصبح لها الأهمية الكبرى فيما بعد، حتى أصبح الإعلام في عصرنا الحاضر أخطر أسلحة الاستبداد وأكبر أدوات الفتن العصرية . . في مجتمعاتنا . .

إن القرآن أدان هذا النفاق الإعلامي بقوله تعالى في سورة الشعراء: ﴿وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ﴿٢٢٤﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾ [الشعراء : ٢٢٤ - ٢٢٦] .

رغم هذه الإدانة الصريحة القاطعة بنص القرآن الكريم، فإن الشعراء استمروا في القيام بمهمة التزييف والتضليل في جميع عصور الحكم الاستبدادي المستمر حتى

الآن، وأصبح الأدب كله موبوءا بهذا النفاق حتى أصبح المديح الذي يقدمه الشعراء والأدباء للمستكبرين المستبدين أول باب من أبواب الشعر والأدب الموروث كما يتضح في دواوين الشعراء وكتب التراث الأدبية التي مازالت تعلم لأبنائنا وأجيالنا المختلفة المتعاقبة، وبدلاً من أن ينتفض المجتمع ليطهر نفسه من هذا الوباء نجده قد نما وشمل جميع أجهزة «الإعلام» الذي تحتكر وسائله المتطورة نظم الحكم الاستبدادي في بلادنا ولا تفكر مطلقا في تحريره من سيطرتها واحتكارها . .

لقد أصبح في مجتمعنا طائفة تنمو وتزداد من رجال الإعلام الذين يتفننون كل يوم في تكرار عبارات المديح والنفاق لأصحاب السلطة بصورة ممجوجة يزداد قبحها بتكرارها . . حتى أصبحت الإذاعة والصحافة وزاد عليها التلفزيون مجرد أداة لإسباغ هالات العظمة والتمجيد والبطولة للحكام المستبدين في حياتهم بل وبعد مماتهم، وإذا أضيف فيها بعض أبواب أخرى عن الفنون أو الرياضة أو الثقافة فلمجرد التنويع والتشويق ليعود الجمهور بعدها لاستماع عبارات فجة من المديح والثناء والتعظيم الزائف والكاذب لمن يمارسون السلطة وأعوانهم سواء في حياتهم أو بعد مماتهم .

لقد أعجبني في كتاب الإمام «الخميني» الذي علّقت عليه في كتاب بعنوان «فقه الحكومة الإسلامية» أنه نسب إلى الإمام علي بن أبي طالب قوله «أحثوا التراب في أفواه المداحين . . » .

إن ما استنكره الإمام علي في عهده من أساليب المداحين ونفاقهم قد زاد في عصرنا آلاف الأضعاف في وسائل الإعلام الحديث الذي نشاهده في بلادنا، فمنهم من يصر على وصف الهزائم بأنها انتصارات، وأن الباغين والظالمين أبطال كرام، يزيفون لهم أوصاف العظمة والفخامة وما إليها، وأن الاستبداد والدكتاتورية هي الديمقراطية التي يريدون أن تكون بديلاً ومناقضة للدعوة الإسلامية . .

إن بعضهم يجعلون فصاحتهم وثقافتهم بل وعلمهم وعبقرية الكذب والاختلاق عندهم مجرد أدوات للدفاع عن حكام البغي والظلم والفساد سواء في

حياتهم أو بعد مماتهم لأن ما وفروه لهم من مال وشهرة ما زال هو رأسمالهم الذي يتمتعون به وهم يعرفون أن ما حصلوا عليه من مال إنما هو مسروق من خزانة الدولة المستباحة لاحتكار هذا النوع من الحكام الطغاة؛ وأكثر من ذلك فإنهم يعلمون أن هؤلاء المستبدين قد حصلوا من القوى الأجنبية المعادية لنا على الملايين وآلاف الملايين من المساعدات والإعانات والقروض التي ما زالت شعوبنا مثقلة بها ولا تعرف كيف تتخلص منها . . وأغلب هذه المساعدات الأجنبية هو ما وزع على طوائف النفاق والتزييف وما زالوا ينعمون بخيراتها هم وأبناؤهم وأسرهم ونساؤهم حتى اليوم . .

٢ ـ النفاق القانوني وعلماء السوء :

بعض أدعياء العلم يتاجرون بالفتاوى الملفقة والزائفة التي يدعمون بها نظم البغي والظلم والنهب ويعملون لحساب كل من بيده السلطة، يدافعون عن أعمالهم ويبررونها رغم علمهم أنها انتهاك لمبادئ الشريعة والدساتير والقوانين ومبادئ الأخلاق وحقوق الإنسان؛ إنهم يحترفون الإفتاء لصالح الظالمين من الحكام، ويرددون فتاوى تتعارض مع أصول شريعتنا ومبادئها ويزعمون أنهم لا يعرفون غيرها ويستندون إلى أقوال يدعون كذبا أنهم يجدونها في كتب أسلافهم من المتأخرين ويختارون أسلافهم ممن سمح لهم السلاطين بالإفتاء وكان أئمتنا يحذروننا منهم ويسمونهم «فقهاء السلاطين» لأنهم كانوا أداة طيعة في يدهم استغلوها لتبرير عدوانهم على العلماء الشجعان الأمناء الذين كانوا يدافعون عن حقوق الأمة في الشورى وحرية اختيار من يمارسون السلطة ومراقبتهم ومحاسبتهم وعزلهم عند الاقتضاء لأنهم مجرد وكلاء لها وأجراء عندها.

(٦٤) د ـ جيوش الاستعمار والجيوش «الوطنية» :ـ

رغم انتقاداتنا لعسكرية المماليك فإننا نعترف بأنها قاست بدور هام في مقاومة الحملات الصليبية والتتارية . . لكن الاستعمار الأوروبي استطاع التغلب على فرسانها بحكم تفوق أسلحته بعد الثورة الصناعية، وعندما انقرضت تركت الشعب أعزل بعد أن جردته من كل عناصر القوة العسكرية التي كانت تخشاها وسعت لإذلال

الشعوب حتى لا تستطيع مقاومة سلطتها . . واستفاد الاستعمار من ذلك ففرض احتلاله على كثير من أقطارنا، بعد أن قضى على المقاومة الشعبية التي قادها العلماء أو القضاة الشرعيون أو شيوخ الطرق أو قادة الحركات الإسلامية الإصلاحية (كان عبد الكريم الخطابي قاضياً شرعياً، وكان عبد القادر الجزائري شيخاً طرقياً، والسنوسيون كانوا طريقة صوفية، والمهديُّون في السودان بدأوا المقاومة باسم المهدي المنتظر، وكانت الحركة الوهابية تياراً علمياً إصلاحياً . . . وهكذا) وبعد كفاح بطولي كبير هُزمت تلك الحركات أو تحولت عن طريق المقاومة إلى نوع من المهادنة لأنها بدأت متأخرة بعد أن استقرت جيوش الاحتلال الأجنبي وزادت قوته بسبب التفوق العسكري والعلمي للبلاد الأوروبية بفضل تقدمها الصناعي ونموها الاقتصادي ولم تكتف جيوش الاحتلال الأجنبي بالاستيلاء على السلطة التي كانت تمارسها عسكرية المماليك أو الحكام المستبدين في بلادنا بل بدأت تنفذ مخططاً بعيد المدى لاستقطاب بعض العناصر الوطنية مستعملة جميع أساليب الخداع والغش والرشوة وما إلى ذلك لاستقطاب أعوان وعملاء لها، سواء ممن ينتمون لبعض الأقليات الدينية أو الطوائف الإسلامية الشاذة أو المصطنعة (مثل البهائية والقاديانية) أو المثقفين الساخطين على الحكام ونظمهم الاستبدادية الذين تعاونوا مع أعدائنا وانحازوا لهم ظانين أن ذلك سيحررهم من استبداد النظم الموروثة، وكثير منهم بعد ذلك استمروا يعملون لصالحهم بعد انسحاب جيوش الاحتلال الأجنبي . . وحصول كثير من الأقطار على استقلال محدود بالشروط التي وضعها المحتل لكي يحتفظ بعلاقته الوثيقة بمن يعملون لحسابه كرأس جسر لنفوذه في ظل الحكم الوطني .

ومما يؤسف له أن الحكم الوطني في بدايته اضطر في كثير من الأحيان للاستعانة بخبرة العسكريين الأجانب لإنشاء «جيش وطني» هدفه الأول حماية السلطة الوطنية الناشئة . . وفي بعض الأقطار كان أول مهمة قام بها «الجيش الوطني» هو تصفية المقاومة الشعبية والقضاء على العناصر المسلمة التي كانت تصر على مواصلة الكفاح المسلح ضد النفوذ الأجنبي حتى تطهر البلاد من آثاره، وقد شاهدت بنفسي نماذج من

ذلك في بعض الأقطار ومازالت السلطة الوطنية الفلسطينية وأعوانها من الحكام العرب يعلنون التزامهم بذلك . . وما زال كثير من الجيوش الوطنية في كثير من أقطارنا تقوم بمهمتها الأولى لحماية النظام السياسي من معارضيه وكل من يمكن أن ينحازوا إلي المعارضة أو من يكونون ساعين إلى استخدام القوة من أجل تحقيق أهداف وطنية - ذلك أنه في حين تعهدت السلطات القطرية بالسعي لما تسميه أهدافها الوطنية عن طريق المفاوضات والأساليب الدبلوماسية فإن أول شرط يفرضه الطرف الأجنبي على من يتفاوضون معه هو اقتلاع جذور مبدأ الجهاد أو المقاومة الشعبية ويستخدمون لذلك شعار مقاومة «الإرهاب» أو الأصولية كما تعلنه الآن بصراحة إسرائيل وحلفاؤها الإمبرياليون . .

ثم إن بعض النظم الاستبدادية «الوطنية» لا تكتفي بالخبراء العسكريين الذين يخترقون الجيوش «الوطنية» ويجعلونها مسخَّرة للقضاء على المقاومة الشعبية لجيوش الاحتلال بل وتمدهم القوى الأجنبية بالسلاح وبخبراء في كثير من مجالات العمل السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو الأمني ، يكون هدفهم الحقيقي منها إعداد المسئولين في كثير من الحكومات للسير في طريق الاعتماد على المساعدات الأجنبية سواء في النواحي العسكرية أو المالية أو الاقتصادية بل والاجتماعية والثقافية . . ومتى سار الحكام في هذا الطريق بدأت الشعوب تتململ من سياستها وتنفصل عنها فلا يبقي معها إلا المنافقون والمنتفعون من مغانم السلطة دون تقيد بالنزاهة أو الأمانة أو مبادئ الشريعة وتقاليد الشعوب ورغبة الجماهير . .

ثم إن بعض النظم «الوطنية» المتعاونة مع القوى الأجنبية بدأت تشكو من أنها رغم كل ما تبذله لإرضاء تلك القوى ومهادنتها ، فإن العدو لا يقنع بذلك بل يسعى لتغييرها بحرمانها من الاستقرار حتى تزداد حاجتها إلى مساعداته وحمايته كل يوم ، ولا تكتفي بذلك بل تشجع بعض من يرفعون شعارات المعارضة أو المقاومة بحجة الديمقراطية لتلك الحكومات الموالية لها ، أو تدفع بعض جيرانها وأشقاءها إلى اصطناع

خصومات معها وتهديدها أو مقاطعتها، فلا تكتفي القوى الأجنبية بإثارة الفتن الداخلية بل تضيف لها فتنا قومية أو إقليمية.. تحول دون استقرار حكوماتها..

والشرط الأول الذي تشترطه القوى الإمبريالية عند تشجيع بعض المعارضين للحكومات الموالية لها من الداخل أو من الخارج.. ألا تمثل هذه المعارضة أو المقاومة قوة شعبية تمكنها من إقامة نظام إسلامي وطني بديل عن النظام الذي يعارضونه لأن ذلك النظام يمكن أن يخرج عن سيطرة القوى الأجنبية، فهم يشجعون المعارضة التي تبقي معارضتها طالما ساندتها القوى الأجنبية وبقدر ما تقدم لها تلك القوى من مساعدات، أما إذا كان لها سند شعبي يمكنها من أن تقيم حكماً مستقراً مبنياً على أصول إسلامية تفتح الباب للجهاد ومقاومة الهيمنة الأجنبية فإنها لا تسمح لها بالبقاء، وحالة الجزائر وتركيا وأفغانستان تشهد بذلك..

إن القوى الإمبريالية إذا أمدت بعض الجيوش بالسلاح فهدفها من ذلك أن تبقي الجيوش «الوطنية» مشغولة بقمع شعوبها أو محاربة شعوب شقيقة أو مجاورة لها، لكنها لا تسمح لها بأن تفكر مطلقاً في الدخول في خصومة مع القوى الإمبريالية أو حلفائها الصهيونيين وتشترط على من يشترون منها السلاح ألا يستخدم ضد إسرائيل..

(٦٥) هـ ـ تجارة الجنس والفساد بدل تجارة الرقيق :ـ

لقد كانت تجارة الجواري في العصور الماضية تزداد أهمية بزيادة مطامع ورغبات المترفين والمسيطرين في المجتمعات الاستبدادية وميولهم نحو التجاوزات في العلاقات الجنسية خارج الزواج؛ هروبا من المبدأ الذي فرضته شريعتنا والذي يقضي بضبط العلاقات الجنسية في إطار الزواج الشرعي وتحريم كل علاقة خارج الزواج باعتبارها زنى وفاحشة ومقتاً.. وإن كانت أجازتها مع الجواري إذا كان الرق في الحدود الشرعية الضيقة في بادئ الأمر تمهيداً لإلغائه..

وإذا كانت التطورات العصرية قد توصلت إلى إعلان مبدأ إلغاء الرق واعتبر ذلك مكسباً كبيراً للإنسانية يشير إلى أنها في طريق التقدم.. إلا أن دعاة الانحلال

والتسيب في العلاقات الجنسية قد استطاعوا أن يروجوا للفساد الأخلاقي ويفتحوا بابه لجميع الرجال والنساء ويجعلوا من أول أهدافهم تشجيع العلاقات الجنسية خارج نطاق الزواج للمتزوجين وغير المتزوجين على السواء، رغم أنهم يعرفون أن الإسلام حرمها وعاقب مرتكبها على جريمة الزنى بعقوبة حدية قررها القرآن الكريم بنص صريح . .

لقد نجح دعاة الانحلال في المجتمعات الأوروبية نجاحاً مذهلاً؛ حتى وصل الأمر إلى أن دولاً كبرى وقوى عالمية جعلت من بين أهدافها أن تروج الدعوة إلى التسيب والانحلال في العلاقات الجنسية خارج نطاق الزواج، وذلك لأهداف سياسية بحجة تقليل النسل في المجتمعات الفقيرة الناشئة لأن الزواج يؤدي إلى زيادة السكان . . .

إن الجشع المادي لدى الأغنياء والمترفين قد أدى إلى تقليل رغبة المتزوجين في الشعوب الغنية للإنجاب مما جعل السكان يتناقصون في المجتمعات المتقدمة، ولقد ظهرت فلسفات أوروبية من أشهرها نظرية «مالتس»، التي تؤكد أن السكان يتزايدون بزيادة المواليد في الشعوب الفقيرة . . ويتناقصون في الشعوب الغنية المترفة لذلك بدأ ساسة الدول الكبرى ومفكروها يسعون لفرض قيود على سكان المجتمعات الناشئة في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية لكي تسير حكوماتهم في طريق «تنظيم الأسرة» وهو تعبير دبلوماسي مهذب عن سياسة تحديد النسل . . أو وأد الأطفال .

وقد اكتشفت بعض الدول والهيئات الدولية أن تنظيم الأسرة وتحديد النسل لا يكفي لوقف نمو السكان في الشعوب الناشئة طالما كان الناس مقبلين على الزواج وما يؤدى إليه من تضامن الأسرة ووحدتها، فأوحى إليهم بعض شياطينهم أنه لابد من هدم الأسرة وصرف الشباب عن الزواج وذلك عن طريق فتح باب الحرية الجنسية للمتزوجين والمتزوجات وغيرهم أيضاً حتى تتفكك الروابط الأسرية ويتخلى الناس عن اعتبار الأسرة الخلية الأساسية في المجتمع . . ويحل محلها التسيب والفساد والانحلال الأخلاقي الذي لا حدود له في العلاقات الجنسية ، ولا يكتفون

بالعلاقات الجنسية الطبيعية بين الرجل والمرأة؛ بل يروجون الآن للمعاشرة الجنسية بين الذكور بطريق اللواط وبين الإناث بطريق السحاق .

ولكي تنجح هذه الدعوات الإمبريالية للفساد والانحلال الخلقي لجأوا إلى مهاجمة أحكام شريعتنا التي تحصن المتزوجين والمتزوجات وتحمي الأسرة وتسد باب الفساد أمام جميع الأفراد متزوجين أو غير متزوجين؛ وجندوا لهذا الهجوم فرقاً من النساء المتبرجات والرجال المترفين الذين شعروا بالفراغ الذي نتج عن إلغاء الرق وعدم وجود أسواق للجواري؛ وأصبح هؤلاء الرجال المنحلين والنساء المتبرجات يكوِّنون جماعات وأحزاباً وهيئات يروجون لما يسمونه الحرية الجنسية، ويسمون أنفسهم نسائيين، ويدَّعون الدفاع عن حقوق النساء في الاختلاط والمخادنة وممارسة كل ما يكسبهن مالاً دون تقيد بأحكام الزواج وبمبادئ الأخلاق التي تقرها الأديان جميعاً وخاصة شريعة الإسلام . .

وأدى ذلك إلى رواج مراكز البغاء وتجارة ما يسمونه الرقيق الأبيض وكل ما يسهل الفساد الجنسي بجميع أسبابه التي يتفنن في ابتكارها والدعاية لها تجار الفساد والانحلال بترويج الكتب والأفلام والأشرطة التي تشجع على الانحلال وتسهل أسبابه دون حدود ولا ضوابط قانونية ولا شرعية . .